لا يزال قطاع غزة تحت العدوان الإسرائيلي بعد 6 أشهر من القتل، في حين تتصاعد الضغوط الأميركية للتوصل إلى اتفاق في جولة جديدة من المفاوضات تستضيفها القاهرة اليوم الأحد، إلّا أنّ أيّ اتفاق يبقى رهن عدم عرقلته من الاحتلال

جولة جديدة من المفاوضات
التهدئة رهن عراقيل إسرائيل

في رفح التي يهدد الاحتلال باجتياحها (ياسر قديح/الأناضول)

للحديث تتمة...

القحطاني حمامة سلام!

عيسى سميسم

أثار مقتل الرجل الثاني في تنظيم هيئة تحرير الشام، وأحد أبرز مؤسّسي جبهة النصرة بداية عام 2012، ميسر الجبوري (أبو ماريا القحطاني) الخميس الماضي، تكهنات وتحليلات عديدة بشأن أسباب مقتله والمستفيد من هذه العملية المدبّرة، ومستقبل الهيئة بعد رحيله. وبالتزامن مع تلك التحليلات، برزت أصواتٌ كثيرة، منها ما هو محسوب على الثورة السورية، تتباكى على مقتل الرجل، وتعتبر هذا الحدث خسارة كبيرة لشخص يحارب التشدّد والغلو، ويمثل التيار المعتدل ضمن «تحرير الشام»، وبخسارته سيقود الهيئة متشدّدون يمارسون قمعاً واستبداداً أقوى من السابق بحقّ السكان.

ويستذكر المتباكون على القحطاني «مآثره» و«اعتداله»، منذ كان شرعياً لجبهة النصرة في بداية تأسيسها حين كان في محافظة دير الزور، حيث كان يتقرّب من العشائر هناك ويرفض تطبيق فكر تنظيم القاعدة «الذي يتبع له» دفعة واحدة على السكان، كذلك فإنه لم يكن مع قتال جبهة النصرة للجيش السوري الحر آنذاك، وإن اعتداله كان سبباً في إقصائه عن رئاسة المجلس الشرعي لجبهة النصرة. وهذا عدا عن محاربته التيارات والتنظيمات المتشدّدة، التي يأتي في مقدمتها تنظيما داعش وحرّاس الدين.

قد يكون مبرراً لأحد عناصر التنظيمات الجهادية أن يصنف قائداً جهادياً كالقحطاني بالمعتدل، أما المعجبون باعتداله من جمهور الثورة والمعارضة، فيجب أن يعلموا أن هذا الرجل هو من مؤسسي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وأن خلافه مع أبو بكر البغدادي كان على الإبقاء على بيعة زعيم «القاعدة» أيمن الظواهري بدلاً من بيعة البغدادي. كذلك إن عدم تشدّد القحطاني مع سكان المناطق التي سيطرت عليها جبهة النصرة، وجهة نظر وليس اعتدالاً، إذ كان يرى أن الأولوية للتمكّن من عقول الناس، ومن ثم فرض الأحكام عليهم. وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدم تفضيله قتال فصائل المعارضة، فوجهة نظره تقوم على عدم قتالها ضمن مرحلة معينة. ومع ذلك، سُحقت فصائل معارضة على يد «النصرة»، وكان القحطاني قيادياً فيها. وإن محاربته «داعش» بسبب خلاف أيديولوجي مع التنظيم، وكذلك قتاله «حرّاس الدين» كان انتقاماً من زعيم التنظيم سامي العريدي.

قد يعود ترويج زعيم جهادي على أنه رجل معتدل في أوساط جمهور الثورة، إلى الإحباط الذي وصل إليه السوريون، لكنهم لا يزالون يثبتون أنهم ماضون على طريق تحرير بلدهم من كل أشكال الاستبداد والتطرف.

غزة ـ **العربي الجديد**

نصف عام من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من دون مؤشرات على قرب توقفها، على الرغم من اقتراب أعداد الضحايا في القطاع من 110 آلاف، والمخاوف الدولية من سقوط غزة في المجاعة، فيما تتمسك حكومة بنيامين نتنياهو بمواصلة عدوانها، بل تلوح باقتحام رفح جنوبي القطاع، وفي هذه الأجواء، تنطلق اليوم الأحد جولة جديدة من المفاوضات في العاصمة المصرية القاهرة، وتأتي هذه المرة ضغوط أميركية أسرى بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، أكان عبر تشديد لجهة تعاطي الرئيس الأميركي جو بايدن مع نتنياهو، ومطالبته بقرارات فورية، أو عبر محاولة بايدن الضغط على «حماس» ورمي كرة التوصل إلى تفاهمات في ملعبها. غير أن المخاوف تبقى قائمة من عراقيل إسرائيلية جديدة تمنع التوصل إلى اتفاق، خصوصاً في حال تمسك الاحتلال برفض عودة المدنيين إلى شمال قطاع غزة.

ويتوقع أن يصل مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) وليام بيرنز إلى القاهرة اليوم الأحد لعقد جولة جديدة من المفاوضات، بمشاركة رئيس «الموساد» ديفيد برنيع، ورئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس المخابرات العامة المصرية عباس كامل، ووفد من حركة حماس. وأعلنت «حماس» في بيان أمس أن وفداً قيادياً منها برئاسة خليل الحية سيتوجه اليوم الأحد إلى القاهرة، استجابة لدعوة مصرية. وأكدت الحركة «تمسكها بموقفها الذي قدمته يوم 14 مارس/آذار الماضي، وهي مطالب طبيعية لإنهاء العدوان، ولا تنازل عنها»، مضيفة أن «مطالب شعبنا وقواه الوطنية تتمثل بوقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب قوات الاحتلال من غزة، وعودة النازحين إلى أماكن سكناهم، وحرية حركة الناس وإغاثتهم وإيوائهم وصفقة تبادل أسرى جادة». وسبق ذلك ما كشفته الإذاعة الإسرائيلية صباح أمس من أن الحكومة رهنت إرسال وفد برئاسة رئيس «الموساد» ديفيد برنيع إلى محادثات القاهرة، برد إيجابي من حركة «حماس».

وبرز ما نقلته وكالة «فرانس برس» عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية مساء الجمعة من أن بايدن «كتب اليوم (الجمعة) للرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) وأمير قطر (الشيخ تميم بن حمد آل ثاني) بشأن وضع المحادثات وحضهما على الحصول على التزامات من حماس بالموافقة على اتفاق والالتزام به». وشدد المسؤول الأميركي على أن «وقف إطلاق النار كان يتحقق في غزة لو أن حماس وافقت ببساطة على الإفراج عن الفئة الأكثر ضعفاً من الرهائن: المرضى والمصابون والمسنّون والشابات».

بالتوازي مع ذلك، تتصاعد الدعوات الغربية الضاغطة على حكومات بلادها للدفع نحو وقف الحرب في غزة. ووقّعت النائبة نانسي بيلوسي، الرئيسة السابقة لمجلس النواب الأميركي، أمس الأول الجمعة، على رسالة موجّهة من عشرات الديمقراطيين في الكونغرس إلى الرئيس جو بايدن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، يطالبون فيها بوقف عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل. ودعا النواب في رسالتهم إدارة بايدن إلى إجراء تحقيق خاص بها في الغارة الإسرائيلية التي أدت إلى مقتل سبعة موظفين من منظمة المطبخ المركزي العالمي الخيرية يوم الاثنين. وجاء في الرسالة «بالنظر إلى الضربة الأخيرة على موظفي الإغاثة والأزمة الإنسانية التي تزداد سوءاً، نعتقد أن من غير المبرر الموافقة على عمليات نقل الأسلحة هذه». ووقّعت بيلوسي و36 عضواً ديمقراطياً على الرسالة. وأظهر دعم بيلوسي لوقف نقل الأسلحة إلى إسرائيل أن هذا هو الموقف السائد كثيراً داخل الحزب الديمقراطي. ونانسي بيلوسي حليفة رئيسية لبايدن ومن الأعضاء المخضرمين في الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه الرئيس الأميركي.

وفي السياق، طالب 115 برلمانياً فرنسياً الرئيس إيمانويل ماكرون، بوقف جميع مبيعات الأسلحة لإسرائيل. وعبر منشور في «إكس»، شارك ماتيلد بانوت، نائبة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب «فرنسا الأبية» المعارض، الرسالة المشتركة التي أرسلها إلى ماكرون 115 برلمانياً معارضاً. وذكر البرلمانيون، في الرسالة أنّ محكمة العدل الدولية قضت في يناير/كانون الثاني الماضي، بوجود خطر وقوع «إبادة جماعية» في غزة، وطلبت من إسرائيل منع ذلك. وذكرت الرسالة أن العديد من نواب المعارضة طالبوا حكومة بلادهم تقديم كشف للإمدادات العسكرية الفرنسية إلى الجيش الإسرائيلي في ظل ارتكابه «إبادة جماعية في غزة». ودعا البرلمانيون، ماكرون، إلى التوقف عن بيع جميع أنواع الأسلحة لحكومة بنيامين نتنياهو من أجل المساهمة في السلام.

ميدانياً، واصل جيش الاحتلال أمس قصفه على مناطق متفرقة في القطاع، وأعلن «عمليات دقيقة» ومعارك تمّ خلالها «القضاء على إرهابيين» في خانيونس. وجددت قوات الاحتلال قصفها لعدة مناطق في قطاع غزة. وأفادت مصادر محلية وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا» بأن قوات الاحتلال استهدفت بالمدفعية شارع السكة شرق حي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة، وبيت حانون شمالي القطاع. وأضافت أن قوات الاحتلال أطلقت نيرانها بكثافة صوب الأحياء الجنوبية الغربية لمدينة خانيونس جنوبي القطاع. في المقابل، أفادت «كتائب القسام» عبر «تليغرام»، بـ«الإجهاز على 5 جنود صهاينة من المسافة صفر وإصابة عدد آخر وتدمير ناقلة جند صهيونية بقذيفة «تاندوم» في منطقة حي الأمل غرب مدينة خانيونس».

وأفيد أمس عن دخول 3 شاحنات مساعدات تضم وقوداً وأدوية ومستلزمات طبية، أمس، إلى شمالي قطاع غزة. وأفاد مراسل «الأناضول» بأن 3 شاحنات مساعدات تحمل وقوداً وأدوية وصلت إلى محافظة شمالي القطاع عبر شارع صلاح الدين. من جهتها، أفادت مصادر طبية فلسطينية لـ«الأناضول»، أن الشاحنات تحمل إحداها وقوداً والثنتان أدوية ومستلزمات طبية، مشيراً إلى أنها مخصصة لمستشفيي كمال عدوان والعودة في بلدة بيت لاهيا.

أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس الخميس، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب الإسرائيلية المتواصلة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى 33137 شهيداً و75815 مصاباً، مضيفة في تقريرها الإحصائي اليومي أن الاحتلال ارتكب 4 مجازر ضد العائلات في قطاع غزة خلال 24 ساعة وصل منها إلى المستشفيات 46 شهيداً و65 إصابة. وأوضحت أنه «ما زال عدد من الضحايا حتى الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم».

في هذا الوقت، أعلن الجيش الإسرائيلي أمس السبت سحب جثة أحد المحتجزين جنوبي قطاع غزة خلال عملية عسكرية. وقال في بيان: «تم تخليص جثة المختطف إلعاد كاتسير، الذي قُتل بحسب معلومات استخباراتية في الأسر على يد الجهاد الإسلامي، من خانيونس الليلة (بين الجمعة والسبت) في عملية نفذتها وحدة الكوماندوس بتوجيه من الشاباك وأمان وإعادتها إلى الأراضي الإسرائيلية». وأضاف: «تم رصد جثته من خلال المعلومات الاستخبارية لأمان والشاباك وتحديد مكانها الدقيق من وحدة أغوز». وأوضح أن كاتسير كان «قد اختُطف من كيبوتس «نير عوز» في هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ولم تعلق «الجهاد الإسلامي» حتى عصر أمس على ما أورده الجيش الإسرائيلي، غير أن «سرايا القدس»، الجناح العسكري للحركة، سبق أن بثت في 20 ديسمبر/ كانون الأول الماضي رسالة مصورة لاثنين من المحتجزين الإسرائيليين لديها في غزة، حذرا فيها من أن «حياتهما في خطر بسبب القصف الإسرائيلي على القطاع». وكان أحد المحتجزين اللذين ظهرا في الفيديو هو «كاتسير» (47 عاماً) والذي قال وقتها، إنهم في خطر بسبب «صواريخ الجيش التي تهدد حياتنا». وفي المقطع المصور، طالب كاتسير رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وكل صانعي القرار في إسرائيل بـ«عمل كل ما يلزم ووقف إطلاق النار وإنجاز صفقة تبادل أسرى». وسبق أن سبّب القصف الإسرائيلي على غزة مقتل العديد من المحتجزين الإسرائيليين هناك، وفق ما أعلنته في أكثر من مناسبة فصائل المقاومة الفلسطينية. ووجّهت شقيقة كاتسير انتقادات إلى المسؤولين الإسرائيليين، معتبرة أن إبرام اتفاق هدنة مع «حماس» كان يتيح لا يعود شقيقها على قيد الحياة. وكتبت كارميت بالتي كاتسير عبر «فيسبوك»: «قيادتنا جبانة وتدفعها الاعتبارات السياسية، ولذلك لم يتم التوصل إلى هذه الصفقة»، مضيفة «رئيس الوزراء، حكومة الحرب، وأعضاء الائتلاف: انظروا إلى أنفسكم في المرآة وقولوا إن أيديكم غير ملطخة بالدماء». من جهتها، نشرت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، رسماً تعبيرياً عن أسيرين مع وسم الوقت ينفد، ورسالة تخاطب الإسرائيليين بالقول: «حكومتكم تخلت عن أبنائكم كما تخلت عن شاؤول وهدار من قبل»، في إشارة إلى الجنديين الإسرائيليين شاؤول آرون وهدار غولدن، الأسيرين لدى الكتائب منذ العام 2014.

وتكبر المخاوف بعد 6 أشهر من العدوان، من سقوط غزة في مجاعة إنسانية. ووصف مسؤول عمليات الإغاثة في الأمم المتحدة مارتن غريفيث الحرب في غزة بأنها «خيانة للإنسانية»، ودعا غريفيث في بيان أمس، إلى «تصميم جماعي على محاسبة (المسؤولين) عن هذه الخيانة للإنسانية»، كذلك، لاحظ أنه على الرغم من «الاستياء العالمي»، «لم يتم إلا إنجاز القليل لوضع حد للحرب، لمصلحة إفلات كبير من العقاب». وأضاف غريفيث «في ما يخص سكان غزة، لم تحمل أشهر الحرب الستة إلا الموت والدمار وإمكان (وقوع) مجاعة وشبكة سببها الإنسان». وذكّر بأنه «لا أحد في مامن ولا مكان للتوجه إليه طلباً للحماية». ورأى أن «أشهر الحرب الستة ينبغي ألا تكون لحظة ذكرى وحداد فحسب، فهذا الأمر يجب أن يؤدي أيضاً إلى رد فعل جماعي بهدف المحاسبة على هذه الخيانة للإنسانية».

من جهته، قال المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) جيمس إلدر، إن 600 ألف طفل في رفح جنوب غزة، يعانون الجوع والخوف، ويواجهون خطر هجوم إسرائيلي. وأضاف في مقطع فيديو نشرته «يونيسف» على حسابها على «إكس»، أنه تم إخبار الأطفال والأسر الهاربة من الهجمات الإسرائيلية بأن يتوجهوا إلى رفح وأنهم سيكونون آمنين هناك، مؤكداً أنه على الرغم من ذلك، تم تنفيذ هجمات وحشية عليها. وقال إلدر: «رفح مدينة للأطفال، هناك 600 ألف طفل وطفلة، لكنهم مهددون بهجوم عسكري، وهم محاصرون في رفح، وليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه». وأشار إلى أن الأمهات والآباء يحاولون كل يوم إعطاء الأمل لأطفالهم على الرغم من الخوف والجوع، مضيفاً أن كلمة «الأمل» معرضة لخطر الحذف من القاموس في غزة.

كما قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين فرانشيسكا ألبانيز، إنّ قرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة ملزم تماماً ويجب تنفيذه. وأشارت في تصريح لوكالة الأناضول إلى عدم تنفيذ القرار، على الرغم من مرور أكثر من 10 أيام على إقراره. وأوضحت ألبانيز أنه لا يوجد أي إجراء واضح في ما يتعلق بوقف إطلاق النار في غزة وأنه ينبغي تحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن، مؤكدة أن قرارات مجلس الأمن الدولي المعنية ملزمة تماماً ومن ثم يجب تنفيذها. على قيد الحياة. وكتبت كارميت بالتي كاتسير عبر «فيسبوك»: «قيادتنا جبانة وتدفعها الاعتبارات السياسية، ولذلك لم يتم التوصل إلى هذه الصفقة»، مضيفة «رئيس الوزراء، حكومة الحرب، وأعضاء الائتلاف: انظروا إلى أنفسكم في المرآة وقولوا إن أيديكم غير ملطخة بالدماء». من جهتها، نشرت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، رسماً تعبيرياً عن أسيرين مع وسم الوقت ينفد، ورسالة تخاطب الإسرائيليين بالقول: «حكومتكم تخلت عن أبنائكم كما تخلت عن شاؤول وهدار من قبل»، في إشارة إلى الجنديين الإسرائيليين شاؤول آرون وهدار غولدن، الأسيرين لدى الكتائب منذ العام 2014.

وتكبر المخاوف بعد 6 أشهر من العدوان، من سقوط غزة في مجاعة إنسانية. ووصف مسؤول عمليات الإغاثة في الأمم المتحدة مارتن غريفيث الحرب في غزة بأنها «خيانة للإنسانية»، ودعا غريفيث في بيان أمس، إلى «تصميم جماعي على محاسبة (المسؤولين) عن هذه الخيانة للإنسانية»، كذلك، لاحظ أنه على الرغم من «الاستياء العالمي»، «لم يتم إلا إنجاز القليل لوضع حد للحرب، لمصلحة إفلات كبير من العقاب». وأضاف غريفيث «في ما يخص سكان غزة، لم تحمل أشهر الحرب الستة إلا الموت والدمار وإمكان (وقوع) مجاعة وشبكة سببها الإنسان». وذكّر بأنه «لا أحد في مامن ولا مكان للتوجه إليه طلباً للحماية». ورأى أن «أشهر الحرب الستة ينبغي ألا تكون لحظة ذكرى وحداد فحسب، فهذا الأمر يجب أن يؤدي أيضاً إلى رد فعل جماعي بهدف المحاسبة على هذه الخيانة للإنسانية».

من جهته، قال المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) جيمس إلدر، إن 600 ألف طفل في رفح جنوب غزة، يعانون الجوع والخوف، ويواجهون خطر هجوم إسرائيلي. وأضاف في مقطع فيديو نشرته «يونيسف» على حسابها على «إكس»، أنه تم إخبار الأطفال والأسر الهاربة من الهجمات الإسرائيلية بأن يتوجهوا إلى رفح وأنهم سيكونون آمنين هناك، مؤكداً أنه على الرغم من ذلك، تم تنفيذ هجمات وحشية عليها. وقال إلدر: «رفح مدينة للأطفال، هناك 600 ألف طفل وطفلة، لكنهم مهددون بهجوم عسكري، وهم محاصرون في رفح، وليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه». وأشار إلى أن الأمهات والآباء يحاولون كل يوم إعطاء الأمل لأطفالهم على الرغم من الخوف والجوع، مضيفاً أن كلمة «الأمل» معرضة لخطر الحذف من القاموس في غزة.

كما قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين فرانشيسكا ألبانيز، إنّ قرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة ملزم تماماً ويجب تنفيذه. وأشارت في تصريح لوكالة الأناضول إلى عدم تنفيذ القرار، على الرغم من مرور أكثر من 10 أيام على إقراره. وأوضحت ألبانيز أنه لا يوجد أي إجراء واضح في ما يتعلق بوقف إطلاق النار في غزة وأنه ينبغي تحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن، مؤكدة أن قرارات مجلس الأمن الدولي المعنية ملزمة تماماً ومن ثم يجب تنفيذها. وشددت على أن «هناك أشياء كثيرة يجب القيام بها» لضمان تدفق المساعدات إلى غزة، بما في ذلك فتح جميع المعابر، مضيفة: «يبدو لي أننا لم نصل إلى هذه المرحلة بعد لأنه لم يتم إعلان وقف إطلاق النار». وأشارت البانيز إلى أن إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، تتحمل مسؤولية ضمان وصول المساعدات الإنسانية، لكنها لم تف بهذه الالتزامات. وأعربت عن مخاوفها بشأن حظة الهجوم البري الإسرائيلية على مدينة رفح، وقالت: «إن الهجوم على رفح سيكون كارثة فوق كارثة، وكارثة داخل كارثة».

مجزرة «المطبخ» تتفاعل

كشفت الحكومة الاسترالية، أمس السبت، أنها ستعين مستشاراً خاصاً للعمل مع إسرائيل لضمان «الثقة الكاملة» في التحقيقات في الغارة الجوية الإسرائيلية على وسط قطاع غزة، الاثنين الماضي، التي أدت إلى مقتل سبعة من موظفي الإغاثة من منظمة المطبخ المركزي العالمي بينهم أسترالية. وقالت وزيرة الخارجية بيني وانغ في مؤتمر صحافي: «ستعين الحكومة مستشاراً خاصاً طلبنا من الإسرائيليين العمل معه حتى يتسنى إبلاغنا بمدى ملاءمة العملية».

مرور الكرام

خلاصات أولى في الشهور الستة

معن البياري

أولى الخلاصات التي في المقدور الخروج بها من الشهور الستة التي تكتمل اليوم، 7 إبريل/ نيسان، على الحرب الإسرائيلية العدوانية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، أن علينا، نحن المعلّقين من أهل الإعلام والصحافة، أن نتوقّف عن الإسراف في التوقّعات وفي السيناريوهات، فلو نطلّ على حالنا، إبّان اشتعال الحرب ساعاتٍ بعد موقعة 7 أكتوبر (المجيدة لا ريب)، من على مرتفع الـ184 يوماً التي انقضت، سنرى أننا كنّا فيه «منجمّين». ما لا يعود إلى جهل أو قلة معرفة، وإنما إلى أمرين: أولهما أننا، غالباً، ما نفترض فينا الأهلية للتنبؤ بما سيجري وسيقع، ما إن يُباغتنا حدث فارق (في أوكرانيا مثلاً)، والثاني أن الذي شهدته دولة الاحتلال صبيحة ذلك السبت أكثر من استثنائي، فيصير من بالغ الطبيعي أن تعقبه تداعياتٌ تستعصي على التعيين والتبيّن. ولذلك ليس من الشطط في شيء أن يقال إن رؤوس حكومة العدوان في تل أبيب، عندما كانوا يشيعون إن الحرب ستكون طويلة (إلى متى؟) لم يتوقّعوا فشلهم في حسمها (القضاء على «حماس» وإعادة الأسرى) في ستة شهور (وما زال الفشل مستمرّاً).

والجوهري في هذه الخلاصة، وفي أخرى ثانية، أن كل الذي صار في قطاع غزة، وفي التداعيات التي واكبته في العالم، لم يكن في المتصوّر. فلئن كان معلوماً أن دولة الاحتلال، في أسسها، دولة إجرام، فإن مدى الاستباحة والتوحّش الذي أطلقت فيه يد جيشها ليصنع ما يريد لم يكن في أي منزلةٍ من التوقع أو الترجيح. والذي صحّ، من كلام كثير ثرثر فيه وزير الحرب، يوآف غالانت، قوله، في الشهر الأول للعدوان، إن مستقبل إسرائيل ووجودها مرهونان بنتائج هذا الحرب. والبادي أن شهوة القتل المروّعة، المدفوعة بوازع الثأر والانتقام، لدى جيش الاحتلال، وعموم المجتمع الإسرائيلي (باستثناءات محدودة) تعود إلى هذه القناعة، فالخسارة أمام «حماس» التي أقدمت في 7 أكتوبر على ما لم يكن تتخيّله إسرائيل في أشدّ كوابيسها قتامةً، مستحيلة، مهما كانت الكُلف.

خلاصة أخرى، ليس تصويباً لأي نقاش يذهب فقط إلى «حساباتٍ» أخطأت فيها المقاومة الفلسطينية، وحركة حماس تحديداً، عندما أقدمت على مفاجأة 7 أكتوبر، ومع الشعور العظيم التي يتوطن فيها بشأن هول الخسارات المريعة التي أحدثها التوحش الإسرائيلي في أهل قطاع غزّة وأرواحهم وأبدانهم وعمرانهم وأرزاقهم ومساكنهم ومستشفياتهم، ومع الإحساس الكبير بفظاعة حرب التجويع، وتحويل جزءٍ من الشعب الفلسطيني العظيم إلى جوعى يتراكضون أمام وجبات أكل تتكرم بها غير دولة وجهة، فإن ذلك كله (وغيره) لا يجيز لأيّ منا أن يغفل عن المعجزة الحقّة التي صنعتها المقاومة، في الشهور الستة، وهي تضرب جنود العدو وضباطه، بإمكانات عسكرية شديدة التواضع، وبمثابرة تفوق الخيال، وبصمود باهر، مع التسليم بأن جيش الاحتلال نجح في الإجهاز على إمكانات غير هينة للمقاومة، وقتل قادة وعناصر مجاهدة، إلا أن فشل هذا الجيش في تحرير أي من أسراه المحتفظ بهم لدى المقاومة، وإخفاقه الماثل في أسر أيّ من قادة حماس الميدانيين، سيبان كافيان للقول إن المعجزة الحقّة هي ما بعد 7 أكتوبر. وهذه مفاوضات الهدنة وتبادل الأسرى تنتقل من عاصمة إلى أخرى، ولا ينكسر المفاوض في «حماس» أمام مناورات الابتزاز ومراوغات الضغط العسكري، وذلك في أداء باهر، لا يُستحَق به هنا، من باب التعمية على الظفاعات التي لا يتوقف العدوان عن ارتكابها، وإنما بدافع الإحاطة بكل حافات الصورة وتمثيلاتها.

6 أشهر من إفشال الاحتلال التوصل لاتفاق

منذ 6 أشهر، واصلت إسرائيل ورئيس حكومتها بنيامين نتنياهو المراوغة والتعنت وإفشال التوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، لتتحول مفاوضات غزة الى جولات لم تنته، من دون إحراز اي تقدم

بلينكن لدى وصوله الى السعودية، 5 فبراير الماضي (Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تترجم جولات التفاوض المتواصلة منذ ما بعد بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي باتفاق ينهي هذا العدوان بعد 6 أشهر من بدئه، في ظل تعنّت رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ورفض تقديم تنازلات تطالب بها حركة حماس، وهو الذي يقارب الملف من منطلق مصلحته السياسية. في المقابل، فإن «حماس»، وبعدما قبلت ببعض التنازلات لتسهيل التوصل إلى وقف إطلاق نار وتبادل الأسرى، تتمسك بمبادئ لا تحيد عنها، وأبرزها أن الانطلاق من أي اتفاق يجب أن ينتهي بوقف العدوان على غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع. وعلى مدار 6 أشهر، شهدت الساحة العديد من جولات المفاوضات التي رعتها دول متعددة، مثل قطر ومصر والولايات المتحدة، بين دولة الاحتلال والمقاومة، من أجل الوصول إلى حل يوقف الحرب ويعيد الأسرى والمحتجزين لدى الطرفين، ولكن من دون تحقيق أي تقدم يذكر حتى الآن.

بدأت التحركات المصرية في «قمة السلام 2023» التي عقدت في القاهرة يوم 21 أكتوبر برئاسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وحضرها أكثر من 30 دولة، ولكن من دون صياغة موقف واضح من الحرب بعد خلافات حول البيان الختامي بين المجموعة العربية والدول الغربية التي شاركت في القمة. في 9 نوفمبر/تشرين الثاني، اجتمع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) وليام بيرنز، في الدوحة، مع رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع، ورئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لبحث سبل إطلاق سراح الأسرى الذين تحتجزهم «حماس» في غزة. وجاء الاجتماع بالتزامن مع إعلان الولايات المتحدة أن الاحتلال وافق على «هدن إنسانية» شمالي قطاع غزة، وذلك بواقع أربع ساعات يومياً، تكف خلالها قوات الاحتلال عن القيام بأي عمليات عسكرية من أجل السماح بخروج المدنيين، وتبع ذلك اجتماع آخر في العاصمة البولندية وارسو منتصف الشهر ذاته. وفي 9 نوفمبر أيضاً، اختتمت نحو 80 دولة ومنظمة دولية اجتماعاتها في العاصمة الفرنسية باريس، ضمن المؤتمر الذي دعت إليه فرنسا لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة، ولكن من دون صدور بيان مشترك عن المؤتمر الذي حضره الجانب الفلسطيني وغابت عنه إسرائيل. وبعد وساطة من قطر ومصر والولايات المتحدة، وبعد نحو 50 يوماً من الحرب، بدأ رسمياً، صباح 24 نوفمبر، سريان الهدنة التي تضمنت الاتفاق الإفراج عن 50 من الأسرى الإسرائيليين في غزة خليل الحية بمبادئ لا تحيد عنها، وأبرزها أن الانطلاق من أي اتفاق يجب أن ينتهي بوقف العدوان على غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع. وعلى مدار 6 أشهر، شهدت الساحة العديد من جولات المفاوضات التي رعتها دول متعددة، مثل قطر ومصر والولايات المتحدة، بين دولة الاحتلال والمقاومة، من أجل الوصول إلى حل يوقف الحرب ويعيد الأسرى والمحتجزين لدى الطرفين، ولكن من دون تحقيق أي تقدم يذكر حتى الآن.

بدأت التحركات المصرية في «قمة السلام 2023» التي عقدت في القاهرة يوم 21 أكتوبر برئاسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وحضرها أكثر من 30 دولة، ولكن من دون صياغة موقف واضح من الحرب بعد خلافات حول البيان الختامي بين المجموعة العربية والدول الغربية التي شاركت في القمة. في 9 نوفمبر/تشرين الثاني، اجتمع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) وليام بيرنز، في الدوحة، مع رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع، ورئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لبحث سبل إطلاق سراح الأسرى الذين تحتجزهم «حماس» في غزة. وجاء الاجتماع بالتزامن مع إعلان الولايات المتحدة أن الاحتلال وافق على «هدن إنسانية» شمالي قطاع غزة، وذلك بواقع أربع ساعات يومياً، تكف خلالها قوات الاحتلال عن القيام بأي عمليات عسكرية من أجل السماح بخروج المدنيين، وتبع ذلك اجتماع آخر في العاصمة البولندية وارسو منتصف الشهر ذاته. وفي 9 نوفمبر أيضاً، اختتمت نحو 80 دولة ومنظمة دولية اجتماعاتها في العاصمة الفرنسية باريس، ضمن المؤتمر الذي دعت إليه فرنسا لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة، ولكن من دون صدور بيان مشترك عن المؤتمر الذي حضره الجانب الفلسطيني وغابت عنه إسرائيل. وبعد وساطة من قطر ومصر والولايات المتحدة، وبعد نحو 50 يوماً من الحرب، بدأ رسمياً، صباح 24 نوفمبر، سريان الهدنة التي تضمنت الاتفاق الإفراج عن 50 من الأسرى الإسرائيليين في غزة خليل الحية بمبادئ لا تحيد عنها، وأبرزها أن الانطلاق من أي اتفاق يجب أن ينتهي بوقف العدوان على غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع. وعلى مدار 6 أشهر، شهدت الساحة العديد من جولات المفاوضات التي رعتها دول متعددة، مثل قطر ومصر والولايات المتحدة، بين دولة الاحتلال والمقاومة، من أجل الوصول إلى حل يوقف الحرب ويعيد الأسرى والمحتجزين لدى الطرفين، ولكن من دون تحقيق أي تقدم يذكر حتى الآن.

1 ديسمبر/كانون الأول بعد تمديدها 3 أيام إضافية مقابل 10 أسرى إسرائيليين لكل يوم إضافي.

في 20 ديسمبر، وصل وفد من «حماس» برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية إلى القاهرة للتباحث حول مقترح مصري من 3 مراحل لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. وتضمنت المرحلة الأولى بدء هدنة إنسانية لمدة أسبوعين قابلة للتمديد، تطلق خلالها «حماس» سراح 40 من المحتجزين الإسرائيليين، وفي المقابل، تطلق إسرائيل سراح 120 أسيراً فلسطينياً، وتُوقف خلالها الأعمال القتالية وتتراجع الدبابات، وتتدفق المساعدات الغذائية والطبية، والوقود وغاز الطهي إلى قطاع غزة. أما المرحلة الثانية، فتضمنت إقامة حوار وطني فلسطيني برعاية مصرية بهدف «إنهاء الانقسام»، وتشكيل حكومة تكنوقراط (مستقلين) تتولى الإشراف على قضايا الإغاثة الإنسانية، وملف إعادة إعمار قطاع غزة، والتمهيد لانتخابات عامة ورئاسية فلسطينية. وفي المرحلة الثالثة، يصار إلى وقف كلّي وشامل لإطلاق النار، وصفقة شاملة لتبادل الأسرى تشمل كافة العسكريين الإسرائيليين لدى «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وفصائل أخرى، يُتفق خلالها على عدد الأسرى الفلسطينيين الذين ستطلق سراحهم إسرائيل بما يشمل ذوي المحكوميات العالية. وتتضمن المرحلة الأخيرة انسحاباً إسرائيلياً من مدن قطاع غزة، وتمكين النازحين من العودة إلى مناطقهم في محافظتي غزة وشمال غزة.

وفي 29 ديسمبر، وصل وفد من الحركة بقيادة نائب رئيسها في غزة خليل الحية إلى القاهرة لتسليم الرد على المبادرة المصرية، فيما واصل نتنياهو إفشال كافة المحاولات للتوصل إلى حل برفض المطالب التي حدّدتها المقاومة. وعادت المحاولات في 29 يناير/كانون الثاني، وعقدت قمة في باريس بمشاركة إسرائيل والولايات المتحدة ومصر وقطر، بمشاركة رئيس الوزراء القطري، ورئيس الاستخبارات المصرية اللواء عباس كامل، وانتهت إلى مبادرة لم تُقبل في ما بعد من جانب إسرائيل.

وفي 28 يناير 2024، شهدت باريس اجتماع محادثات، عُرف لاحقاً باجتماع باريس الأول، بمشاركة وليام بيرنز، ورئيس الوزراء القطري، ورئيس الاستخبارات المصرية، ورئيسي «الموساد» ديفيد برنيع و«الشاباك» رونين بار، والجنرال في الاحتياط نيتسان الون، لبحث اتفاق هدنة في غزة. وأسفرت المحادثات عمّا وُصف بـ«تقدم جيد» ووافقت حركة حماس على إطار اتفاق للتوصل إلى وقف إطلاق نار تام ومستدام على 3 مراحل، تستمر كل مرحلة 45 يوماً، قبل أن يُعرقل التوصل إلى اتفاق مجددا

تقرير

إسرائيل تتخبط بأزماتها

إمعان في القتل وفشل في تحقيق «النصر»

بعد ستة أشهر من الحرب على قطاع غزة، تتخبّط إسرائيل بأزماتها الداخلية، في ظلّ عدم تحقيقها أيّاً من أهداف العدوان، لا في إنهاء حركة حماس ولا في إعادة المحتجزين من القطاع، وسقوط شعار «النصر المطلق»

حيفا ـ **نايف زيداني**

ستة أشهر على حرب الإبادة والتجويع التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، من دون تحقيق أهدافها المرجوّة، إلا في الإمعان في القتل والإجرام، والتجويع والتهجير والتدمير، وارتكاب جرائم حرب، وانتهاك القانون الدولي، واستهداف مؤسسات وفرق الإغاثة والمستشفيات. إن كانت هذه «الإنجازات» التي تبحث عنها إسرائيل، فقد حققتها، ولكن لا شيء غيرها، وبالتأكيد ليس «النصر المطلق» الذي يردده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في ظل فشلها في إخضاع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والوصول إلى رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار أو القيادي محمد الضيف، وهي التي لم تترك وسيلة في محاولة للوصول إليهما، بل أكثر من هذا، ما زالت الصواريخ تُطلق من غزة نحو مناطق الغلاف، كما لم تتمكن من إعادة المحتجزين الإسرائيليين رغم كل الضغط العسكري الذي مارسته.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ بدأ الاحتلال الإسرائيلي يعود تدريجياً إلى السادس من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مع اتساع الاحتجاجات ضد الحكومة وعودة التظاهرات الصاخبة إلى الشوارع، في الأيام الأخيرة، مطالبة بإجراء انتخابات برلمانية جديدة للكنيست وإسقاط الحكومة الحالية، وإعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، وسط تقديرات إسرائيلية بأن معظمهم قُتل. وبعودة التظاهرات، بدأ نتنياهو يدّعي استشعاره خطراً على حياته، في محاولة لوصم المتظاهرين، فيما قد تهدد الاحتجاجات مخططاته لإطالة أمد الحرب بما يخدم بقاءه رئيساً للحكومة، ويؤجل محاسبته ومسؤولين آخرين عن إخفاقات الحرب والسابع من أكتوبر، فيما اعتبر رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار أن هناك اتجاهاً مقلقاً قد يؤدي إلى مستويات خطيرة لا تريد إسرائيل الوصول إليها.

كل هذا ولم يخرج اليهود المتزمتون دينياً (الحريديم) إلى الشوارع بعد، وإن كانوا يخططون لذلك في حال عدم التوصل إلى صيغة متفق عليها بشأن قانون إعفائهم من التجنيد، وهم الذين يرفض سواد هم الأعظم الالتحاق بالجيش الإسرائيلي، الذي تعتبره قياداته الدينية والروحية مفسدة للأخلاق. كما تعارض هذه القيادات الكثير مما يحدث في صفوفه، وتصر على التمسك بتعليم التوراة واعتبار ذلك مساوياً للخدمة العسكرية، وهو ما ترفضه شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، التي تطالب بالمساواة بالعبء من خلال فرض التجنيد الإلزامي على الحريديم. ويزيد القانون المذكور من تأزم المشهد الداخلي، ويمثل عودة بعض قوانين التشريعات القضائية التي سبقت السابع من أكتوبر، وعودة التظاهرات المناهضة لها. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن عمر الحكومة الحالية قصير جداً، فنتنياهو يواصل الصمود منذ ستة أشهر من الحرب رغم عدم تحقيق إنجازات تذكر، كما صمد أمام الاحتجاجات في الأشهر التي سبقتها.

إسرائيلي متقمصاً شخصية نتنياهو بثياب السجن، مارس الماضي (عاطف صفدي/Epa)

بدء مراحل التفكك

في 25 مارس/آذار الماضي، بدأت حكومة الطوارئ بالتفكك، بانسحاب الوزير جدعون ساعر (الصورة)، رئيس حزب أمل جديد، بسبب عدم ضمه إلى مجلس إدارة الحرب (كابينت الحرب) كما يريد، لاعتقاده أن الحرب تُدار بطريقة خاطئة، بعيداً عن الضغط العسكري اللازم، من أجل تحقيق أهدافها. ودعا إلى تغيير الحكومة لأنها ليست جيدة بإدارة الحرب. ومهد ساعر لخطوته، بفض شراكته السياسية مع الوزير في مجلس الحرب بيني غانتس، في 12 مارس الماضي.

اتهامات لنتنياهو بعرقلة الصفقة المرتقبة مع حركة حماس

يخشى الشباك تدهور الأمور في إسرائيل إلى مستويات خطيرة

أما باقي مكوّنات حكومته التي كانت جزءاً منها قبل الحرب وشكلت معاً أغلبية 64 نائباً من أصل 120 في الكنيست، فلديها حساباتها واعتباراتها أيضاً، وهي التي تكاد تدرك يقيناً أنها لن تكون جزءاً من الحكومة المقبلة، على الأقل بموجب ما تشير إليه استطلاعات الرأي، ما قد يدفعها للحفاظ على الحكومة المتجانسة والبحث معاً عن مخارج لأزمة قانون التجنيد وغيرها من الأزمات.

في المقابل، هدد الوزير بني غانتس بمغادرة الحكومة التي انضم إليها في بداية الحرب إن شرّعت قانون التجنيد على نحو غير متفق عليه، داعياً لإجراء انتخابات في سبتمبر/أيلول المقبل. مع هذا، لا يزال متمسّكاً بالبقاء في الحكومة، رغم محاولات نتنياهو تهميشه في بعض القرارات، والتوتر في علاقتهما، ومهاجمة نتنياهو له على خلفية زيارته البيت الأبيض، وبخلاف نتنياهو، ينادي غانتس بمنح أولوية لملف إعادة المحتجزين الإسرائيليين، لكنه يتفق معه على مواصلة الحرب. وقد يجد نفسه حائراً في البقاء داخل الحكومة أم مغادرتها التظاهرات التي بدأت أوساط إسرائيلية نتنياهو بعرقلة الصفقة المرتقبة مع حركة حماس.

ولكن يبدو أن غانتس الذي أطال عمر حكومة نتنياهو، لكنه استفاد من ناحية أخرى باعتباره المسؤول الذي وحّد الصفوف في حالة الطوارئ، لا يريد مغادرتها وتفويت فرصة أن يكون شريكاً في إعادة المحتجزين، في حال كانت هناك فرصة لذلك، مع ازدياد الضغوطات الخارجية الكبيرة على نتنياهو، تحديداً من قبل الولايات المتحدة، لكن التظاهرات وحدّتها ستؤثر عليه حتماً، فضلاً عن مطالبة عدة أصوات له بالانسحاب. وتتجاوز الخلافات بين مركبات الحكومة الإسرائيلية غانتس ونتنياهو إلى وزراء آخرين، وتفضح ذلك التسريبات المستمرة حول الجلسات المشحونة، بسبب قرارات تتعلق بغزة والحرب عليها وملف المحتجزين وغيرها. يُتهم نتنياهو بإفشال صفقة المحتجزين، وإطالة أمد الحرب، من أجل تأخير اتساع رقعة التظاهرات المناهضة له، وفتح باب التحقيقات وإقامة لجنة تحقيق رسمية لفحص دور كل واحد من المسؤولين، وهو منهم، في إخفاقات والحرب، وبالأساس إخفاق السابع من أكتوبر، علماً أن نتنياهو لم يعلن بعد تحمله المسؤولية، بخلاف قادة آخرين في المؤسسة الأمنية والعسكرية وحتى وزراء. وينعكس حرص نتنياهو بالحفاظ على تركيبة حكومته الأصلية المكوّنة من 64 نائباً قبل الحرب في قراراته إضافة إلى حسابته الشخصية، إذ يلاقي خيار وقف الحرب وزيادة المساعدات الإنسانية وإبرام صفقة تضم عدداً من كبار الأسرى الفلسطينيين معارضة جزء من حلفائه، على رأسهم الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، لكن نتنياهو يستخدمهما ذريعة أيضاً أمام الإدارة الأميركية حين لا يتجاوب مع طلباتها.

كما يُتهم نتنياهو بالتخلي عن المحتجزين، والإصرار على «النصر المطلق»، الذي لم ولن يتحقق حتى برأي مراقبين إسرائيليين، وترويج أنه القائد الذي لا يرضخ للضغوطات، من أجل بقائه. لكن تغيّر لهجة الرئيس الأميركي جو بايدن وتلويحه بالتوقف عن دعم إسرائيل بالسلاح، والمحادثة المشحونة بينهما (الخميس الماضي)، قد تغيّر من سلوك نتنياهو وحكومته، بعد أشهر استكبر فيها على طلبات الإدارة الأميركية. وتتهم أوساط إسرائيلية نتنياهو وحكومته بدفع العلاقات مع الولايات المتحدة إلى الحضيض على نحو خطير، وحمّلته مسؤولية الوصول إلى وضع لا تستخدم فيه واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الوقف الفوري لإطلاق النار. يضاف إلى ذلك غياب رؤية إسرائيلية واضحة لما يُسمى «اليوم التالي» للحرب، فضلاً عن رفضها دوراً للسلطة الفلسطينية في غزة، فيما تروّج الأصوات الوحيدة القادمة من حكومة الاحتلال من خلال عدة وزراء لتهجير الفلسطينيين والاستيطان في غزة، عدا عن تصريحاتهم الدموية.

وتشكل تصريحات الوزراء وسلوكيات الجنود خسارة أخرى لإسرائيل أمام الرأي العام العالمي، وقد يُوظّف بعضها في المحكمة الدولية في لاهاي. كما ينظر الإسرائيليون عموماً بقلق إلى اتساع النشاطات الشعبية حول العالم الداعمة لغزة ووقف الحرب، رغم المبالغ الطائلة التي استثمرتها إسرائيل ولا تزال في ترويج رواياتها.

فشلت إسرائيل في تحقيق أهداف استراتيجية في الحرب الحالية، لا في غزة ولا على الجبهة الشمالية، التي لا تزال المعارك فيها مستمرة مع حزب الله في لبنان. وعلى الرغم من توسيع إسرائيل دائرة القصف في الفترة الأخيرة داخل لبنان، إلا أنها في المقابل لم تتمكن حتى اليوم من إعادة عشرات الآلاف من سكان المنطقة الشمالية، الذين أخلوا مستوطناتهم منذ ستة أشهر، وبات العديد منهم يعتبر أن إسرائيل خسرت الحرب بعدم تمكنها من إعادتهم وتوفير الأمن والأمان لهم. هذا فضلاً عن تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لسكان تلك المناطق، سواء من أثروا البقاء فيها وهم قلة، أو الموجودين في الفنادق. وعلى الرغم من استمرار جيش الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب المجازر في قطاع غزة بغارات وقصف، فضلاً عن تدمير المستشفيات والمؤسسات الحيوية، ورغم التصريحات المتتالية بشأن المصادقة على خطط اجتياح رفح ترفضها الولايات المتحدة، فإن القوات الإسرائيلية تراوح مكانها داخل غزة، وتكون عرضة للاستهداف من قبل المقاومة، التي تعمّق خسائر جيش الاحتلال الذي بلغ عدد قتلاه 600 قتيل على الأقل منذ بداية الحرب، بينهم 256 على الأقل قُتلوا منذ الاجتياح البري، فضلاً عن أكثر من 3188 مصاباً أعترف الجيش بهم رسمياً، نحو 1550 منهم منذ بداية الحرب البرية في 27 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

خسرت إسرائيل الحرب بغض النظر عن أي نتائج مستقبلية، بعدم تمكنها منذ ستة أشهر من إخضاع فصائل محاصرة منذ سنوات، وصغيرة جداً في عدد القوات والإمكانيات، مقارنة بما تملكه هي المدعومة بالعتاد والسلاح، والمدرعات والبوارج والطائرات، من أقوى دولة في العالم. كما خسرت الرأي العام العالمي الذي تعاطف في جزء كبير منه معها في بداية الحرب، بسبب الإبادة التي ترتكبها في غزة. ومن شأن استهداف إسرائيل موظفي «المطبخ المركزي العالمي» في غزة، الاثنين الماضي، واستشهادهم، تقييد العمليات العسكرية الإسرائيلية، بعد إبداء أكبر الدول الداعمة لتل أبيب سخطها عليها. كما قد يدفع المزيد من الضغط على إسرائيل إلى فرض وقف لإطلاق النار عليها. ولا يعني هذا بأي حال أن المقاومة الفلسطينية لم تتلق ضربة قوية وربما فقدت الآلاف من عناصرها، ولكنها لم تستسلم، ما يثير غضب إسرائيل، التي تخشى إعادة المقاومة ترتيب أوراقها وتنظيم صفوفها في حال توقفت الحرب.

في المقابل، تزداد الأصوات الإسرائيلية التي ترى أن القضاء على «حماس» وقدراتها العسكرية والسلطوية كان طموحاً يفوق المعقول، ووَرط إسرائيل في حرب لا تعرف كيف تنهيها، بينما كان عليها تحديد أهداف واقعية. وإلى جانب فشل نظرية استعادة المحتجزين بالتجويع وزيادة الضغط العسكري، فشلت دولة الاحتلال أيضاً في محاولة دق الأسافين والفتن في القطاع، التي بدأتها منذ بداية الحرب، وانعكست أكثر في الشهر السادس منها، برفض عائلات وعشائر غزة التوجه الإسرائيلي إليها لحكم القطاع وتولي بعض المهام.

لو كانت دولة الاحتلال قادرة فعلاً على خوض حرب شاملة مع حزب الله على جبهة لبنان بموازاة حربها على غزة لفعلت ذلك، خصوصاً أنها لا تزال تتكبد خسائر فادحة، بشرية ومادية، ويبدو أنها تفضل في الوقت الراهن توسيع ضرباتها في لبنان تدريجياً والتصويب نحو أهداف إيرانية في سورية، لكن أحداً لا يمكنه توقع متى تخرج المعارك من الإطار المرسوم لها. وعدم توسيع الحرب على نحو لافت لا يعني أن حرباً كهذه لن تقوم، وربما أقرب مما يعتقد البعض، وليس الأمر مرتبطاً بالتهديدات المتكررة التي يطلقها وزير الأمن يوآف غالانت، بقدر ما هو مرتبط بمطالب سكان المناطق الحدودية، في ظل فشل الجهود الدبلوماسية حتى الآن، وربط حزب الله جبهة لبنان بجبهة غزة. كما تحاول إسرائيل رد الاعتبار والردع المفقود على الجبهة الشمالية أيضاً.

في الوقت نفسه، تدرك إسرائيل أن حرباً كهذه لن تكون نزهة، بعد أن فضحت جبهة غزة هشاشة جنودها، وقتلت المئات منهم وأرسلت الآلاف إلى المستشفيات وإعادة التأهيل، فضلاً عمّن سيبقون مع إعاقات مستدامة. يحاول الجيش الإسرائيلي لملمة نفسه، وتعزيز قواته، التي أخرج معظمها من غزة وأرسلها إلى الحدود الشمالية والضفة الغربية، التي تشهد تصعيداً في العمليات ضد أهداف إسرائيلية. كما تسعى الجبهة الداخلية الإسرائيلية لتعزيز قدراتها وإمكاناتها، وتحضير الإسرائيليين لحرب قادمة لن تكون سهلة وفق التقديرات، ويبقى توقيتها مجهولاً في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من مرور ستة أشهر على الحرب والإخفاق الإسرائيلي الكبير، لا يزال نتنياهو رئيساً للحكومة، ويبدو أنه سيستمر في ذلك في الأشهر المقبلة، إلا إن ازدياد الضغط في الشارع الإسرائيلي على نحو لا يمكن احتماله، وتطوّرت التظاهرات المناهضة للحكومته إلى حد حصول أحداث عنف واسعة، أكبر من تلك التي سبقت السابع من أكتوبر. لكن حتى ذلك الحين، يواصل نتنياهو التفكير في مخرج من هذه الأزمة وأزمات أخرى مقبلة، من أجل بقائه، ربما حتى لو كان الثمن فتح جبهة جديدة أو حرب متعددة الجبهات، في حال تمكنت إسرائيل من تسريع الحصول على أسلحة أميركية.

إسرائيليون مصدومون

أشارت معطيات جديدة نشرتها جمعية «عيران» للدعم النفسي في إسرائيل الى ارتفاع ملحوظ، في الأشهر الستة الأخيرة، في توجه الرجال الإسرائيليين عموماً، وليس في البلدات الحدودية شمالاً وجنوباً وحدها، فضلاً عن الجنود والمجندات والشباب، الى مراكز الدعم النفسي الهاتفي. ومع استمرار الحرب، طرا ارتفاع بشأن التوجهات المتعلقة بالقلق، والاكتئاب، والعزلة، والضائقة النفسية، فيما ارتفع الشعور بالصدمة والهلع بنسبة 950 في المائة.

استباحة الضفة: قتل واستيطان وسلطة شكلية

مرّ نصف عام من استباحة الضفة الغربية المحتلة على يد الاحتلال ومستوطنيه، الذين زادوا من وتيرة قتل الفلسطينيين ومشاريع الاستيطان، في ظلّ غياب سلطة فلسطينية رادعة

رام الله ـ **نائلة خليل**

تعيش الضفة الغربية المحتلة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أسوأ أوقاتها. فعلى الرغم من أن لا شيء مما يحدث غير متوقع، من اغتيالات وتدمير بنى تحتية واستيطان ومستوطنين يقتلون وينصبون الحواجز العسكرية ومدن وبلدات معزولة بمئات الحواجز، إلا أن هذا العدوان الذي يأتي تحت ستار حرب الإبادة في قطاع غزة، لا يواجه بتحرك سياسي فاعل أو حراك شعبي على مستوى الحدث، جردة حساب سريعة لنصف عام من اعتداءات جيش الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية تؤكد أن إسرائيل ماضية بسياسة الردع المفرطة، وأن المستوطنين يسابقون الزمن في الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك لم ينجح الاحتلال في جعل مؤشر المقاومة يقف عند المستوى الصفر، بل إن المقاومين المنفردين في الضفة نفذوا بعض العمليات النوعية.

ووفق مركز معلومات فلسطين «مُعطى»، فإن المقاومين الفلسطينيين نفّذوا منذ مطلع أكتوبر الماضي حتى نهاية مارس/ آذار الماضي، 1284 عملاً مقاوماً ما بين إطلاق نار وعمليات دهس وطعن واشتباك وزرع عبوات ناسفة، أدت إلى مقتل 19 إسرائيلياً ما بين جندي ومستوطن. بعض هذه العمليات كان مركباً، مثل عملية «بيت ليد» في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وأدت إلى مقتل جنديين، بمصمات «كتائب القسام» الذراع العسكرية لحركة حماس، وعملية «حومش» المزدوجة في الثامن من الشهر الماضي، التي أطلق فيها مقاومون من «كتيبة جنين» النار على قوة قرب مستوطنة «حومش» المقامة على أراضي جنين، ثم استدرجوا القوة ليفجروا فيها عبوة زرعوها في المكان، ما أصاب سبعة جنود، اثنان منهم إصاباتهما خطيرة، حسب الاحتلال.

ويأتي ذلك وصولاً إلى عملية «دير بزيع» في 22 مارس الماضي، حين اشتبك المقاوم مجاهد منصور مع قوة النخبة في جيش الاحتلال على مدار خمس ساعات، واستشهد بعد قصفه بواسطة مروحية أطلقت عليه صاروخاً، لكنه قتل ضابطاً من وحدة النخبة «دوفدفان» وأصاب سبعة جنود آخرين بجراح نقل ذلك. عدم قدرة إسرائيل على «تصفير» مؤشر المقاومة في الضفة جوبهت على المنطقة منذ 7 أكتوبر، أدت إلى استشهاد 70 فلسطينياً على الأقل، وتنفيذ 40 عملية عسكرية في مخيمات الضفة، أدت إلى تدمير عميق في بنيتها التحتية كما هو الأمر في مخيمات نور شمس وطولكرم وجنين والفارعة وبلاطة، وذلك حسب ما نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الشهر الماضي، دفع جيشها إلى أن يزداد وحشية باستهداف المدنيين. وحسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد استشهد منذ السابع من أكتوبر الماضي، وحتى ظهر أول من أمس الجمعة، 459 فلسطينياً وأصيب 4750 آخرون في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، في الوقت الذي لا تتوقف فيه حملات الاعتقال التي ارتفعت بعد السابع من أكتوبر، إلى أكثر من 8030 حالة اعتقال في الضفة.

وبلغ إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية حداً غير مسبوق، وسبق معركة «طوفان الأقصى» بكثير، لكن كثافة الاعتداءات تصاعدت مع الاستيلاء على الأراضي، ليصبح المستوطنون رأس حربة جيش الاحتلال، إذ قتلوا نحو 23 فلسطينياً منذ العام الماضي وحتى الآن، وهجّروا 25 تجمعاً بدوياً فلسطينياً في الأراضي الفلسطينية المصنفة «ج» حسب اتفاق أوسلو (الموقع في عام 1993)، في متوسط 200 اعتداء شهري حسب المؤسسات التي تتابع إرهاب المستوطنين.

وأيضاً حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن مساحات الأرض التي استولى عليها الاحتلال الإسرائيلي عام 2023 بلغ 50526 دونماً مقارنة بحوالى 26 ألف دونم خلال عام 2022. وتؤكد هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بياناتها، أن العام الحالي شهد أكبر عملية استيلاء على الأراضي تحت مسمى أراضي الدولة بمساحة تقدر بـ 30 ألف دونم، حيث بلغت المساحات التي استولى عليها الاحتلال تحت هذا المسمى ما مجموعه 10640 دونماً، منها 18 ألف دونم في الأغوار.

تجري عمليات الاستيلاء وشق الشوارع لصالح المستوطنين في ظل عزل كامل للقرى والبلدات الفلسطينية بعضها عن بعض، فقد بلغ عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية) التي تقسم الأراضي الفلسطينية وتفرض تشديدات على تنقل الأفراد والبضائع، ما مجموعه 840 حاجزاً عسكرياً وبوابة.

وعلى الرغم من مرور نصف عام على حرب الإبادة في غزة، وفي ظل استباحة كاملة للضفة الغربية، إلا أن الفعل السياسي الرسمي الفلسطيني ما زال ضعيفاً، لا يدعم المقاومة في غزة من جهة، ولا يستطيع حماية الضفة الغربية من بطش المستوطنين وعمليات جيش الاحتلال من جهة أخرى، وما يزيد الأمر سوءاً، قتل أجهزة أمن السلطة ستة فلسطينيين منذ بدء الحرب، بعضهم دهساً بالآليات العسكرية خلال التظاهرات المساندة لقطاع غزة، كما حدث في رام الله، والبعض الآخر عبر إطلاق النار لفض التظاهرات، كما في جنين، أو خلال اشتباك مسلح عند الفشل باعتقال مطلوب للاحتلال كما في مخيم نور شمس قرب طولكرم.

قتل المستوطنون نحو 23 فلسطينياً منذ العام الماضي

طولكرم بعد اقتحام إسرائيلي، 21 مارس الماضي (زين صوافطه/رويترز)

وقال مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» إن «هناك قراراً غير معلن لدى السلطة الفلسطينية منذ اندلاع حرب غزة بأن تُبقي يدها خفيفة على الزناد، وأي ضحية برصاص الأمن الفلسطيني يجب أن يُسارع لتسوية الأمر مع عائلته ترهيباً وترغيباً بحصول العائلة على دية القتيل واعتباره شهيداً تُصرف لعائلته مخصصات شهيد».

وتابع المصدر: «هناك حالة استنفار أمني خشية الانقلاب على السلطة». وعلى الرغم من أن إطلاق النار على مقر الأجهزة الأمنية «المقاطعة» في جنين يتكرر كثيراً عند تشييع الشهداء تحديداً ومطالبة المشيعين الأمن بالإفراج عن المعتقلين من عناصر المقاومة، إلى جانب حالات إطلاق النار على مراكز أمنية هنا وهناك، وإعلان حالة يشبه مدني كما فعلت «كتيبة طولكرم» الأسبوع الماضي، بعد قتل أمن السلطة المُعار من الاحتلال معتصم العارف، بعد أن فشلت باعتقاله وزميله، إلا أن القبضة الأمنية للسلطة الفلسطينية ما زالت قوية جداً على العكس من صورتها الوطنية وفعلها السياسي الضعيف.

ورصدت لجنة أهالي الأسرى السياسيين وجود أكثر من 75 معتقلاً سياسياً في معتقلات السلطة الفلسطينية حالياً. وتعمل السلطة الفلسطينية على أساس أن بقاءها أهم من صورتها، وبالتالي سارعت لإصلاحات شكلية وتشكيل «حكومة كفاءات» بناءً على المطالب الغربية.

قمع فلسطينيي الداخل: تكرار لفترة الحكم العسكري

يواجه فلسطينيو الداخل المحتل، منذ بدء الحرب على غزة قبل 6 أشهر، حملة قمع شديدة من قبل السلطات الإسرائيلية

حيفا ـ **ناهد دريوس**

بعد ستة أشهر من حرب غزة، لا تزال السلطات الإسرائيلية تفرض سياسة تكميم الأفواه والملاحقات السياسية ومنع التظاهر والاحتجاج وحتى التعبير عن الرأي بمنصات التواصل الاجتماعي وإسكات صوت الرافضين للحرب على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وتستخدم السلطات الإسرائيلية الاعتقالات الإدارية والتعسفية، وتلاحق المنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى اعتقال العشرات بسبب تعاطفهم مع غزة، وهو ما رأت به المؤسسة الإسرائيلية تحريضاً وتماهياً مع «حركة إرهابية»، في إشارة إلى حركة حماس. فترة يشبّهها الكثيرون بفترة الحكم العسكري التي فُرضت على فلسطينيي الداخل منذ عام النكبة (1948) حتى سنة 1966.

وتطاول الملاحقات كافة شرائح المجتمع من عمال وموظفين وأطباء ومحاضرين وطلاب الجامعات العرب في الداخل الفلسطيني، وكل من همس أو علّق أو نشر منشوراً أو تظاهر. ووفق معطيات النيابة العامة الإسرائيلية حتى 4 إبريل/نيسان الحالي تم تقديم 159 لائحة اتهام، 98 من بينها في مدينة القدس المحتلة، تنسب لغالبية المتهمين تهمة التحريض والتماهي مع «حماس»، وما زال الغالبية منهم في الاعتقال الفعلي، وجزء قليل في الإقامة الجبرية.

لكن تظاهرة يوم الأرض، والتي نظمت في الذكرى الـ48 في 30 مارس/آذار الماضي بمشاركة الآلاف ورفع العلم الفلسطيني في مسيرة بقرية دير حنا تحت شعار أوقفوا الحرب على غزة، تأتي لتبيّن أن حاجز الخوف قد كُسر.

وتترافع مؤسسة ميزان الحقوقية عن المعتقلين من الناشطين السياسيين إلى العمال والطلاب الجامعيين العرب. ويقول مدير مؤسسة ميزان، عمر خمايسي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «المؤسسات الرسمية والشرطة تعاملت مع المجتمع العربي بقبضة حديدية تجاه كل ما سمي بمخالفات التعبير عن الرأي أو التحريض، وقدّمت عشرات لوائح الاتهام ضد أبناء شعبنا بسبب المنشورات». ويوضح أن الأمر نفسه كان قائماً في المحاكم، «التي تعاملت بقسوة وبتشديد أكثر مما قبل 7 أكتوبر». ويشير إلى أن «مئات الاعتقالات حصلت، وجزء كبيرا من المعتقلين أفرج عنهم، لكن الاعتقالات خلقت جواً من التخويف والإرهاب في مجتمعنا». ويعتبر أن «المجتمع العربي عاد إلى فترة الحكم العسكري الذي انتهى في 1966»، ولكن هذه المرة بطريقة أشد، عبر منع التظاهرات والاحتجاجات، وملاحقة الطلاب الجامعيين من قبل لجان الطاعة بسبب منشورات وكتابات على مواقع التواصل الاجتماعي». لجان الطاعة موجودة داخل الجامعات وهي تطبّق القانون التأديبي لأنظمة كل جامعة، وتتكون من محاضرين وعميد الطلبة عامة، لكن تختلف تركيبتها من جامعة لأخرى).

ويشهد الداخل الفلسطيني إقالة عمال وموظفين عرب بسبب التعبير عن تعاطفهم مع غزة. ويقول مدير نقابة العمال العرب في الناصرة وهبة بدارنة، لـ«العربي الجديد» إن «نقابة العمال العرب في الناصرة عالجت منذ 7 أكتوبر حتى نهاية فبراير/ شباط الماضي 328 حالة، وجميع الحالات كانت لعمال وموظفين تمت إقالتهم من أماكن العمل بسبب منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي، أو بسبب تحدث العمال فيما بينهم باللغة العربية في مكان العمل». ويوضح أن «المجموع الكلي للمعتقلين على خلفية أحداث السابع من أكتوبر، بما فيهم من أفرج عنهم بشروط، بلغ 1400 شخص، وهو رقم كبير جداً، ولا يشمل من تم استدعاؤهم للتحقيق وأفرج عنهم من دون شروط».

من تظاهرة يوم الأرض في دير حنا، 30 مارس الماضي (أحمد غرابلي/فرانس برس)

خمايسي: تعاملت الشرطة مع المجتمع العربي بقبضة حديدية

للعمال الذين فُصلوا من العمل للأسباب المذكورة 218 عاملاً وموظفاً». لكن هل فشلت المؤسسة الإسرائيلية في ترهيب فلسطينيي الداخل؟ يقول رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي سامي أبو شحادة، لـ«العربي الجديد»، إن الجواب عن هذا السؤال مركّب جداً لأن الحالة متداخلة وصعبة جداً في الداخل الفلسطيني، مضيفاً «نحن أبناء الشعب نفسه، والبدو في النقب لهم علاقات قرابة كثيرة بغزة، فالعلاقات بين بئر السبع وغزة تاريخية وجزء كبير تهجر إلى غزة، وكانت هناك علاقات زواج بعد النكبة». ويلفت إلى أن «تمادي حكومة إسرائيل في الجرائم جعل الناس لا تستطيع التحمل، وطول أمد الحرب في غزة أثّر على الناس، وهذا ما كسر من حاجز الخوف والترهيب». وعما إذا كان هناك اختلاف في سياسة السلطات الإسرائيلية في بداية الحرب وفي الشهرين الماضي، يؤكد أبو شحادة أن «هناك اختلافاً وتغييراً في الفترة الأخيرة، لكن الأمور مركبة، إذ تستمر ملاحقة القيادة حتى اليوم، وشهدنا ذلك في زيارة وفد لجنة المتابعة للمسجد الأقصى قبل أيام وما تعرضوا له من اعتداء وتضييقات». ويلفت إلى أن «لجنة المتابعة وخوفاً من أن تتحول المرحلة الأولى للملاحقة والضغط إلى حالة ثابتة، قررت رفع النضال بشكل تدريجي، بسبب الإبادة التي ترتكبها في غزة. ومن شأن استهداف إسرائيل موظفي «المطبخ المركزي العالمي» في غزة، الاثنين الماضي، واستشهادهم، تقييد العمليات العسكرية الإسرائيلية، بعد إبداء أكبر الدول الداعمة لتل أبيب سخطها عليها. كما قد يدفع المزيد من الضغط على إسرائيل إلى فرض وقف لإطلاق النار عليها. ولا يعني هذا بأي حال أن المقاومة الفلسطينية لم تتلق ضربة قوية وربما فقدت الآلاف من عناصرها، ولكنها لم تستسلم، ما يثير غضب إسرائيل، التي تخشى إعادة المقاومة ترتيب أوراقها وتنظيم صفوفها في حال توقفت الحرب.

في المقابل، تزداد الأصوات الإسرائيلية التي ترى أن القضاء على «حماس» وقدراتها العسكرية والسلطوية كان طموحاً يفوق المعقول، ووَرط إسرائيل في حرب لا تعرف كيف تنهيها، بينما كان عليها تحديد أهداف واقعية. وإلى جانب فشل نظرية استعادة المحتجزين بالتجويع وزيادة الضغط العسكري، فشلت دولة الاحتلال أيضاً في محاولة دق الأسافين والفتن في القطاع، التي بدأتها منذ بداية الحرب، وانعكست أكثر في الشهر السادس منها، برفض عائلات وعشائر غزة التوجه الإسرائيلي إليها لحكم القطاع وتولي بعض المهام.

لو كانت دولة الاحتلال قادرة فعلاً على خوض حرب شاملة مع حزب الله على جبهة لبنان بموازاة حربها على غزة لفعلت ذلك، خصوصاً أنها لا تزال تتكبد خسائر فادحة، بشرية ومادية، ويبدو أنها تفضل في الوقت الراهن توسيع ضرباتها في لبنان تدريجياً والتصويب نحو أهداف إيرانية في سورية، لكن أحداً لا يمكنه توقع متى تخرج المعارك من الإطار المرسوم لها. وعدم توسيع الحرب على نحو لافت لا يعني أن حرباً كهذه لن تقوم، وربما أقرب مما يعتقد البعض، وليس الأمر مرتبطاً بالتهديدات المتكررة التي يطلقها وزير الأمن يوآف غالانت، بقدر ما هو مرتبط بمطالب سكان المناطق الحدودية، في ظل فشل الجهود الدبلوماسية حتى الآن، وربط حزب الله جبهة لبنان بجبهة غزة. كما تحاول إسرائيل رد الاعتبار والردع المفقود على الجبهة الشمالية أيضاً.

في الوقت نفسه، تدرك إسرائيل أن حرباً كهذه لن تكون نزهة، بعد أن فضحت جبهة غزة هشاشة جنودها، وقتلت المئات منهم وأرسلت الآلاف إلى المستشفيات وإعادة التأهيل، فضلاً عمّن سيبقون مع إعاقات مستدامة. يحاول الجيش الإسرائيلي لملمة نفسه، وتعزيز قواته، التي أخرج معظمها من غزة وأرسلها إلى الحدود الشمالية والضفة الغربية، التي تشهد تصعيداً في العمليات ضد أهداف إسرائيلية. كما تسعى الجبهة الداخلية الإسرائيلية لتعزيز قدراتها وإمكاناتها، وتحضير الإسرائيليين لحرب قادمة لن تكون سهلة وفق التقديرات، ويبقى توقيتها مجهولاً في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من مرور ستة أشهر على الحرب والإخفاق الإسرائيلي الكبير، لا يزال نتنياهو رئيساً للحكومة، ويبدو أنه سيستمر في ذلك في الأشهر المقبلة، إلا إن ازدياد الضغط في الشارع الإسرائيلي على نحو لا يمكن احتماله، وتطوّرت التظاهرات المناهضة للحكومته إلى حد حصول أحداث عنف واسعة، أكبر من تلك التي سبقت السابع من أكتوبر. لكن حتى ذلك الحين، يواصل نتنياهو التفكير في مخرج من هذه الأزمة وأزمات أخرى مقبلة، من أجل بقائه، ربما حتى لو كان الثمن فتح جبهة جديدة أو حرب متعددة الجبهات، في حال تمكنت إسرائيل من تسريع الحصول على أسلحة أميركية.

إسرائيليون مصدومون

أشارت معطيات جديدة نشرتها جمعية «عيران» للدعم النفسي في إسرائيل الى ارتفاع ملحوظ، في الأشهر الستة الأخيرة، في توجه الرجال الإسرائيليين عموماً، وليس في البلدات الحدودية شمالاً وجنوباً وحدها، فضلاً عن الجنود والمجندات والشباب، الى مراكز الدعم النفسي الهاتفي. ومع استمرار الحرب، طرا ارتفاع بشأن التوجهات المتعلقة بالقلق، والاكتئاب، والعزلة، والضائقة النفسية، فيما ارتفع الشعور بالصدمة والهلع بنسبة 950 في المائة.

فيها مستمرة مع حزب الله في لبنان. وعلى الرغم من توسي

كشفت 6 أشهر من حرب غزة، ما كان معروفاً عن ضعف منظمة الأمم المتحدة في فرض تطبيق القانون الدولي وحماية الشعوب في أوقات الحروب، لكن على الرغم من عدم الحسم لوقف النار، ساهمت في عزل الولايات المتحدة المهيمنة على مجلس الأمن

غزة تفضح العجز الأممي

غياب الحسم بعد 6 أشهر من الحرب

نيويورك ـ ابتسام عازم

بعد ستة أشهر من الحرب الإسرائيلية على غزة والإبادة الجماعية بحق الغزيين، يبدو أن السؤال حول ما إذا كان التعويل على الأمم المتحدة والقانون الدولي للمساهمة بشكل إيجابي في فرض الأمن والسلم الدوليين وحماية الفلسطينيين، فارغاً أو مجازياً، إذ لم تُبقِ إسرائيل انتهاكاً لتلك القوانين والأعراف من دون أن ترتكبه بحق الفلسطينيين، والغزيين خصوصاً.

الأمم المتحدة هي مؤسسات عديدة تحت مظلة واسم الأمم المتحدة. وصحيح أنها مرتبطة ببعضها، إلا أن مسؤولياتها وتعاملها مع الحرب اختلفا بشكل جذري باختلاف أدوارها، إذ لعب جزء لا بأس به منها دوراً إيجابياً ومهماً، في حين كان لآخر دور أساسي في زيادة الظلم ضد الفلسطينيين. فهناك الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، ووكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة الفلسطينيين (أونروا)، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب المساعدات الإنسانية (أوتشا)، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، واليونيسف وغيرها. وجميعها جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، لكن أدوارها تباينت.

تقع المسؤولية الرئيسية والأساسية لحفظ الأمن والسلم الدوليين على عاتق مجلس الأمن الدولي. لكن الديناميات في المجلس وتركيبته تعكس السياق التاريخي الذي تأسست فيه الأمم المتحدة عام 1945 ومعها مجلس الأمن (أي الحرب العالمية الثانية ونتائجها) وحق النقض (فيتو) الذي أُعطي من الدول المنتصرة وبعض معايير النفوذ والقوى آنذاك، وتمثلته كل من الصين والمملكة المتحدة وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة. واساءت الدول العظمى استخدام مجلس الأمن بحسب أهوائها، ليس في سياق فلسطين فقط، بل خارجها كذلك (سورية وأوكرانيا والفيتوهات الروسية مثلاً). لكن فلسطين تبقى المثال الأكثر فجاعة على سوء استخدام الفيتو، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة التي استخدمته أكثر من ثمانين مرة في تاريخ الأمم المتحدة (1970 لأول مرة) وأكثر من نصفها ضد قرارات تتعلق بممارسات إسرائيل ولحمايتها.

إلا أن مجلس الأمن تمكن من إصدار عشرات القرارات المهمة، حتى لو لم يتم تنفيذها حتى الآن، ولعل أبرزها على سبيل المثال القرار 242 للعام 1967 الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب 1967، وقرار مجلس الأمن رقم 478 للعام 1980 ويتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي حول ضمّ القدس، ويدعو الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، والقرار 2334 للعام 2016 والذي دعا إسرائيل مجدداً إلى وقف الاستيطان. وعلى الرغم من هذا، فإن مصير هذه القرارات كان عدم التنفيذ، واستمرار الدعم الأميركي والغربي والأعمى لإسرائيل، ما أدى إلى السماح لإسرائيل بالإفلات من العقاب ومساعدتها في تخطيت قبضتها في استعمارها واحتلالها لفلسطين.

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تاريخ بدء الحرب على غزة، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض أربع مرات ضد قرارات تتعلق بوقف إطلاق النار أو هدن إنسانية. وحتى عندما تمكن مجلس الأمن من إصدار ثلاثة قرارات في الأشهر الستة الأخيرة، اثنان حول إدخال المساعدات وثالثهما حول وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان، فإن الولايات المتحدة عمدت في الجلسة نفسها إلى تقويض هذا القرار، عندما أدعت المندوبة الأميركية ليندا توماس غرينفيلد في مداخلتها بعد الامتناع عن التصويت والسماح بتمرير القرار 2728، أنه غير ملزم. وهذا ادعاء يزيد من إضعاف مجلس الأمن والانقسامات داخله التي لن تقف تبعاتها عند فلسطين، كما يرسخ ممارسات الولايات المتحدة والدول الغربية ومعاييرها المزدوجة. لكن يبقى عيب القرار 2728، كونه لا يتمتع بتدابير تنفيذية على الرغم من إلزامه، لأنه لم يتم تبنّيه تحت ما يُعرف بالبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما كان سيجبر مجلس الأمن على استخدام القوة أو سبل أخرى من أجل تنفيذه. ومع ذلك، فإنه يزيد الضغط على إسرائيل ويجعلها أكثر عرضة وحساسية للمقاطعة.

هذا الشلل في مجلس الأمن، يتمثل في «بلطجية» أميركية أكثر منه انقساما في مواقف أغلب الدول، على الأقل في ما يخص وقف إطلاق النار. إذ بدل اضطرار الولايات المتحدة إلى استخدام الفيتو على أن أغلبية الدول في المجلس متحدة على ضرورة وقف إطلاق النار في غزة وإدخال المساعدات وغيرها. وعبّر دبلوماسيون في أكثر من مناسبة عن إحباطهم الشديد من التعنت الأميركي، وشلل مجلس الأمن وعدم قدرته على القيام بمهمته الرئيسية «حفظ الأمن والسلم الدوليين».

منذ مدة تكثفت الجهود للعمل على إصلاح نظام مجلس الأمن، لكن هذه التحركات الجارية منذ عقود تسير ببطء قاتل، ما يزيد من تهديد مصداقية المنظومة الدولية. وأظهرت حرب غزة الأخيرة، أكثر من أي حرب أخرى، مدى تأثير الانقسام الداخلي في مجلس الأمن، ودعم الولايات المتحدة الأعمى لإسرائيل عسكرياً ودبلوماسياً، والتأثير القاتل لهذا الشلل في المجلس، وغياب الإرادة الأميركية على نوعية ومستوى عمليات المساعدات الإنسانية. واصبح شبح المجاعة يحوم بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي ومنع دخول أغلبية المساعدات. صحيح أن الحروب عموما تشهد خلافات واستغلال قضايا المساعدات، بما فيها في السودان أو سورية مثلا، إلا أنه حتى في سورية تمكنت الأمم المتحدة ولسنوات في وسط الحرب من إدخال المساعدات للمناطق الواقعة خارج سيطرة النظام، عن طريق الآلية العابرة للحدود، واضطرت روسيا ولسنوات بقبولها بشكل أو بآخر على الرغم من العراقيل والعقبات الكثيرة. عجز مجلس الأمن خلال 6 أشهر من حرب غزة، قابلته جمعية عامة أكثر حسماً في وجه انتهاكات الاحتلال، إذ تبنت قرارات مشابهة في صياغتها لتلك التي استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضدها في مجلس الأمن. وشملت القرارات المطالبة بإدخال المساعدات الإنسانية وعدم استهداف البنية التحتية وهدن إنسانية. وعلى الرغم من أنها تعتبر توصيات وهي غير ملزمة، إلا أن تبنيها بأغلبية ساحقة شكل إحراجاً شديداً للولايات المتحدة وأظهرها شبه منعزلة في موقفها من الجرائم الإسرائيلية ودعمها لها. وصوتت الكثير من الدول بما فيها دول غربية دعما لتلك القرارات، ما أظهر شرخاً في الموقف الغربي، آخرها القرار الذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والذي حصل على تأييد 153 دولة (من أصل 193 دولة عضوا في الجمعية العامة) ومعارضة 10 دول على رأسها إسرائيل والولايات المتحدة وامتناع 23 دولة. على الرغم من الضغوط والوجوه الشرس الذي شنته إسرائيل ضد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بداية الحرب، والذي استعر كلما اشتعلت الحرب، ووصل إلى حدّ مطالبته بالاستقالة، واتهام الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة بمعاداة السامية وغيرها من الاتهامات الباطلة، إلا أن الدور الذي لعبه الأمين العام كان أكثر تعقيدا مما يحلو لإسرائيل أن تذّعيه. فغوتيريس استمر في حذره في ما يخص انتقاد إسرائيل، لكن حال الواقع والانتهاكات غير المسبوقة، بما فيها مقتل أكبر عدد من موظفي الأمم المتحدة (من بينهم) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين أونروا وأغلبهم فلسطينيون) في تاريخ المنظمة وفي فترة زمنية قصيرة، أجبرته على اتخاذ مواقف أكثر حسما. كما أنه، حتى الآن وإن كان أقل من قبل، لا يستخدم نفس اللغة في إدانة العنف والانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، في حين لا يتورع عن وصف ممارسات المقاتلين الفلسطينيين بالإرهابية وإدانتها، في الوقت الذي لا يدين صراحة دائما عنف المستوطنين والجيش وإرهاب الدولة والمجازر التي ترتكب بحق الفلسطينيين المدنيين، بل يستخدم في الغالب لغة «التعاطف» و«الحزن»، وإن استخدم كلمة إدانة في سياق الجرائم التي ترتكب ضد الفلسطينيين فإنه غالبا لا يسمّي الفاعل.

لا شك أن وضع غوتيريس حساس، خصوصاً أنه يحتاج للاستمرار والتفاوض مع إسرائيل حول إدخال المساعدات وغيرها، إلا أن حجم المجزرة في غزة وطول تاريخ وأمد الظلم للفلسطينيين يحتّم عليه أن يتخذ مواقف أكثر وضوحاً، وهو ما لم يقم به دائما. مثلاً عدم إدراجه إسرائيل على «قائمة العار» في أي من السنوات الماضية، على الرغم من ارتكابها واحدة من أعلى معدلات قتل وجرح الأطفال في الصراعات، وسيصدر تقرير هذا العام في شهر يونيو/ حزيران المقبل ويغطي العام الماضي، وسنرى إذا كان سيستمر في التستر على إسرائيل.

ودان غوتيريس بشكل مباشر ولا لبس فيه عملية الفصائل الفلسطينية في 7 أكتوبر (هجوم حماة حماس على مستوطنات غلاف غزة). وبعد يومين (في 9 أكتوبر) قال إن «الهجمات لم تأت من فراغ»، مؤكداً في الوقت ذاته أن تصريحه لا يعني «أنه يبررها»، وأن التاريخ لم يبدأ في أكتوبر. إلا أن الحملة الإسرائيلية ضده تكثفت بعدها في أسبوعين عندما كرّر هذه الجملة خلال إحاطة له في مجلس الأمن الدولي. ولم يطالب غوتيريس في أول أسبوعين من الحرب، علناً، بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، لكنه بعد قرابة الأسبوعين، بدأ بذلك؛ حيث وصل عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين إلى الآلاف، ونزح فيه مئات الآلاف داخلياً ودمرت إسرائيل مناطق واسعة من القطاع. ومع زيادة العنف الإسرائيلي ازدادت التقارير الصادرة من منظمات الأمم المتحدة الأخرى وقياداتها؛ أوضحوا ومنظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان وغيرها، الذين أبدوا مواقف أكثر شجاعة ووضوحاً في إدانة العنف ضد المدنيين والحديث بصراحة عن الجرائم المرتكبة.

وشكلت تقارير وتصريحات الكثير من قيادات منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ركيزة مهمة في الأدلة التي قدمها فريق دفاع جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية المرفوعة ضد إسرائيل بتهم ارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة. ولا بد من الإشارة إلى التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين. وفي خطوة غير مسبوقة تمكن مجلس حقوق الإنسان، أول من أمس الجمعة، من تبني قرار يدعو إلى وقف تسليح إسرائيل بسبب ما يجري في غزة.

بعد 6 أشهر من حرب غزة، أصبح الشرخ داخل المنظمات الأممية أكثر وضوحاً ويهدد مصالح الولايات المتحدة نفسها ومحاولاتها التقرب من دول الجنوب العالمي. كما يفرض هذا العجز والدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل ضغطاً شديداً على الأمين العام والعمل الإنساني عموماً وإدارة الصراعات؛ بحيث أصبح الهجوم على القوافل الإنسانية والتجويع واستهداف المستشفيات، ليس الاستثناء كما هو في أغلب الحروب، بل القاعدة وتحت غطاء ومساعدة الولايات المتحدة.

ساعات الدول العظمى استخدام مجلس الأمن بحسب أهوائها (فاتح كحطال/الأناضول)

فلسطين تبقى المثال الأكثر فجاعة على سوء استخدام الفيتو

شكلت تقارير وتصريحات أممية ركيزة بدعوى جنوب أفريقيا

متابعة

جبهة لبنان: غارات إسرائيلية مكثفة

بيروت ـ العربي الجديد

شهد يوم أمس السبت، توترات متزايدة على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، بفعل تكثيف الاحتلال الإسرائيلي غاراته على المناطق اللبنانية، في موازاة ارتفاع وتيرة هجمات حزب الله على مواقع عسكرية إسرائيلية في مختلف أرجاء الجليل الفلسطيني المحتلّ. وأغار الطيران الحربي الإسرائيلي، أمس السبت، على منزل في محيط قلعة أرنون الشقيف في قضاء النبطية، وعلى منزل في طيرحرفا، وعلى منطقة البلّونة، شرقي الناقورة لجهة علما الشعب. وقصف الاحتلال مدفعياً، وادي حاميول. الناقورة والظهيرة. واستهدفت دبابة ميركافا إسرائيلية أحد المنازل بشكل مباشر في بلدة بارين الفوقا. وحلّقت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية في أجواء الناقورة وساحل القليلة، جنوبي صور. وأعلن الجيش الإسرائيلي في بيان أن «طائراتنا قصفت بنى تحتية لحزب الله في عيتا الشعب وأرنون وطير حرفا جنوبي لبنان».

واستهدف حزب الله تجمعاً لجنود الاحتلال في محيط موقع راميا، وهاجم موقع المالكية بصاروخ من طراز بركان، كما استهدف موقع جل العلام، وانتشاراً لجنود الاحتلال بين جل العلام ومستوطنة «شلومي»، وتجمعاً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة شوميرا. وشهدت مستوطنة «شلومي» توترات بعد أن ذكرت القناة 12 الإسرائيلية أنه صدرت «تعليمات لسكان شلومي بالتزام منازلهم بسبب حادث أمني»، فيما أعلنت صحيفة يسرائيل هيوم أن هناك «مخاوف من تسلل في شلومي»، حيث وضع جيش الاحتلال حواجز في محيط المستوطنة، قبل أن تنقل القناة 12 عن مصادر في الجيش قولها إن «لا خوف من وقوع حادث أمني في شلومي».

ودوت صفارات الإنذار مراراً، طبلة يوم أمس، وسط صدور أنباء متلاحقة عن إطلاق صواريخ من لبنان باتجاه الجليل، واعتراض القبة الحديدية عدداً من الصواريخ التي أطلقت من جنوب لبنان باتجاه إصبع الجليل، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية. وليل الجمعة ـ السبت، أدت الغارات الإسرائيلية على مرجعيون إلى استشهاد ثلاثة من عناصر حركة أمل (بقيادة رئيس المجلس النيابي نبيه بري)، فيما أدت الغارات على عيتا الشعب وميس الجبل وبليدا إلى استشهاد أربعة عناصر من حزب الله. وقصف الاحتلال مدفعياً، أطراف البستان والظهيرة وتلة الحمامص وسهل مرجعيون وعلما الشعب والحي الجنوبي في بلدة الخيام. وأطلق الاحتلال رشاشاته الثقيلة باتجاه أطراف بلدة عيتا الشعب. وحلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط وصولاً حتى مشارف مدينة صور، مطلقاً القنابل المضيئة فوقها. واستهدف حزب الله موقع السماقة في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، ليل الجمعة ـ السبت.

سياسياً، وجّه «التيار الوطني الحر» انتقادات واسعة لحليفه حزب الله على خلفية المواجهات في الجنوب اللبناني. واعتار التيار توجيه انتقادات للحزب منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تاريخ بدء الاشتباكات بين الاحتلال وحزب الله، بعد يوم على بدء «طوفان الأقصى» في غزة، غير أن الانتقاد الأخير، كان الأقسى بين حليفين ارتبطا باتفاق سياسي، دُعي بـ«تفاهم مار مخايل» في عام 2006. وانتقد رئيس التيار، النائب جبران باسيل (صهر رئيس الجمهورية السابق ميشال عون) دور حزب الله في جبهة لبنان. وقال باسيل، مساء أول من أمس الجمعة، إنه «لا أعرف كيف سنفوز على إسرائيل والدولة اللبنانية في انهيار والوضع الاقتصادي سيئ ومؤسساتنا متحللة ووحدتنا الوطنية مهددة وشراكتنا على المحك»، مضيفاً أنه «من يعتبر أنه يستطيع أن يتحكم بالمواطنين وبنفس الوقت يريد الفوز على إسرائيل فهو واهم».

وأضاف: «لا يجوز أن نفكر أنه بالبندقية فقط نستطيع أن نجعل لبنان بنتصر». واعتبر أن «اللبنانيين غير مؤيدين للحرب ولا يريدونها أن تقع، إضافة إلى الولايات المتحدة وإيران، وحده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يريد الحرب... فهل نقدمها له؟ أو نقوم بفصل لبنان عن غزة سياسياً ونطالب بوقف إطلاق النار في لبنان؟». وشدّد باسيل على «أننا غير مضطرين إلى أن نبقى مرتبطين بالحرب في غزة ولا ندرك متى تنتهي ولا ما هي انعكاساتها ونتائجها على لبنان ولا إذا ازداد عدد الشهداء». وأشار إلى أنه «أتفهم أن نقوم بالحرب لصالح لبنان ولكن أن نقوم بحروب ليست لصالح لبنان فهذا ما لا يمكن أن أتفهمه».

وكان الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، قد اعتبر أن «المعركة في جنوب لبنان... منطلقها أخلاقي جهادي إخلاصي، ولن نتردد فيها، وسنكمل المعركة حتى تنتصر المقاومة وغزة»، معتبراً أن «موقفنا من الجبهة اللبنانية ما زال نفسه عند وقف الجبهة في غزة تقف في لبنان»، وأضاف في كلمة ألقاها مساء أول من أمس الجمعة بمناسبة «يوم القدس العالمي» أن «المقاومة في لبنان، لا تخشى حرباً ولا تخاف، وإنما أدّرت معركتها حتى الآن ضمن رؤية واستراتيجية، لكنها على أتم الاستعداد والجهوزية في أي حرب سيندم فيها العدو لو أطلقها على لبنان».

باسيل: اللبنانيون غير مؤيدين للحرب ولا يريدونها أن تقع

آثار غارة إسرائيلية على عيتا الشعب، الجمعة (رامز دلاع/الأناضول)

الحدث

إيران تتعهد بالردّ على هجوم القنصلية

إسرائيل وأميركا ترفعان درجة التأهب

اكدت إيران، امس السبت، مجدداً، انها سترد على استهداف قنصليتها في دمشق الاثنين الماضي، وسط تأهب اميركي واسرائيلي

طهران ـ العربي الجديد

واصلت إيران، أمس السبت، إطلاق تصريحات تتوعد فيها بالرد الحتمي على استهداف إسرائيل قنصليتها في العاصمة السورية دمشق، يوم الاثنين الماضي، ما أدى إلى مقتل الجنرالين بالحرس الثوري محمد رضا زاهدي ونائبه محمد هادي حاجي رحيمي، وهما من كبار المستشارين العسكريين الإيرانيين في سورية، فضلاً عن 5 ضباط مرافقين لهما. وحمّلت إيران الولايات المتحدة أيضاً مسؤولية الهجوم، فيما ظلّت القوات الأميركية في المنطقة، كما إسرائيل، في حالة تأهب، تحسباً للرد الذي قد يحصل خلال الأيام القليلة المقبلة، بحسب توقعات أميركية. وأكد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، الجنرال محمد باقري، أمس، خلال تشييع جثمان زاهدي في مدينة أصفهان، أن بلاده ستردّ بكل تأكيد على الهجوم «ردّاً يبعث الندم». وأضاف باقري وفق التلفزيون الرسمي، أن القوات الإيرانية ستقوم «بالانتقام اللازم»، مضيفاً: «نحن من يحدد زمان العملية وطبيعتها ونوعها». وتابع باقري وهو أرفع قائد عسكري إيراني أن «العملية (الانتقامية) بمكانها وتوقيتها وبدقة وتدبير لازمين ستنفذ حتماً لإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر للعدو مما يحمله على الندم». وحمّل باقري الولايات المتحدة أيضاً مسؤولية الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، قائلاً إن واشنطن «شريكة في هذه الجريمة وبقية جرائم الصهاينة سواء اعترفت بالضلوع فيها أم نفت». من جهته، أعلن الحرس الثوري الإيراني، في بيان، أمس، نشرته وكالات الأنباء الإيرانية، أنه يطمئن الشعب الإيراني بأنه سيحقق «مطالبه الوطنية بمعاقبة تبعث على الندم للعدو الصهيوني وحماته»، بسبب الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق وإغتيال القيادات العسكرية رفيعة المستوى.

في الأثناء، وبينما كانت كل التقارير من الأراضي المحتلة، تفيد بأن إسرائيل في حالة تأهب تحسباً لأي ردّ إيراني، لاسيما بما يتعلق بأمن سفاراتها، فإن الولايات المتحدة تتحضر بدورها كما إسرائيلية، أو أميركية، في المنطقة، وربما في موعد قريب قد يكون ليس أبعد من الأسبوع المقبل.

وفي هذا السياق، قال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية لشبكة «سي أن أن»، أول من أمس، إن بلاده «في حالة تأهب قصوى وتستعد بنشاط لهجوم كبير» من قبل إيران خلال الأسبوع المقبل رداً على الغارة الإسرائيلية. وبحسب المصدر فإن كبار المسؤولين الأميركيين يعتقدون حالياً أن هجوماً من إيران في إطار الرد «أصبح حتمياً»، وهو اعتقاد يشاركهم فيه نظراؤهم الإسرائيليون، مضيفاً أن الحكومتين الأميركية والإسرائيلية تعملان حالياً بجهد للاستعداد لما قد يأتي، وهما تتوقعان أن الهجوم الإيراني قد يتكشف بطرق عدة مختلفة، وأن المصالح والأفراد الأميركيين والإسرائيليين معرضون لخطر الاستهداف. وهذا الأمر، كان على أجندة الاتصال الهاتفي الذي جرى الخميس الماضي بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. ولكن بحسب المسؤول، فإنه حتى أول من أمس الجمعة، لم تكن الحكومتان الأميركية والإسرائيلية قد عرفتا بعد، متى وكيف تخطط إيران للرد. وبحسب الموقع، فإن ضربة إيرانية مباشرة على إسرائيل هي إحدى أسوأ السيناريوهات المطروحة لدى إدارة بايدن، لأنها تضمن تصعيداً فورياً للصراع في المنطقة. ورأت «سي أن أن»، أن ضربة من هذا النوع، قد تقود إلى توسع الحرب في المنطقة، وتحولها إلى حرب إقليمية، وهو ما حاول بايدن تجنبه منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ومنذ شهرين، لم تنفذ الفصائل العراقية المدعومة من إيران أي عمليات لاستهداف القوات الأميركية في سورية والعراق، بعد أسابيع إثر اندلاع الحرب، كانت حافلة بمثل هذه الهجمات، وأدّت إلى مقتل 3 عسكريين أميركيين بضربة مسيّرة على الحدود الأردنية السورية. لكن يوم الثلاثاء، تعرضت القاعدة الأميركية في منطقة التنف على مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية، لهجوم بطائرة مسيّرة انتحارية. وأسقطت الدفاعات الأرضية في القاعدة، المسيرة في منطقة الكتيبة التي تبتعد 4 كيلومترات عن القاعدة، دون حدوث أي أضرار في محيط القاعدة أو داخلها. وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية، الثلاثاء الماضي، بحسب «سي أن أن»، إن «تقييمنا هو أن قاعدة التنف لم تكن الهدف من الهجوم بالمسيّرة، وبما أنه لم يكن بإمكاننا أن نحدّد فوراً الهدف، ولأسباب تتعلق بسلامة قواتنا وقوات شركائنا في التحالف الدولي، فقد تمّ إسقاط المسيّرة».

وأكد متحدث باسم الخارجية الأميركية لـ«سي أن أن»، الجمعة، أن واشنطن تلقت رسالة من طهران بعد الهجوم، مضيفاً أن «ردّنا لها كان تحذيرها من ألا تستغل الضربة كذريعة لمهاجمة قواتنا وقواعدنا في المنطقة». وأكد: «نحن لم نطلب منها، بل حذّرناها». وكان مسؤولان إيرانيان قد أكدا لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أول من أمس أيضاً، أن القوات الإيرانية المسلحة وضعت في حالة تأهب قصوى، وقد اتخذ قرار أنه ينبغي على إيران الرد مباشرة لاستعادة الردع.

من مراسم تشييع القتلى في طهران، أول من أمس (مجيد سعيدي/Getty)

رصد

«داعش» يهاجم مواقع للنظام السوري

هاتاي ـ عبد الله البشير

هاجم عناصر من تنظيم «داعش»، ليل الجمعة ـ السبت، مواقع لقوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية عند منطقة الحدود الإدارية بين محافظتي الرقة ودير الزور، شرقي سورية، بعد قطع طريق إمدادها بين المحافظتين. وقال الناشط الإعلامي جاسم علاوي لـ«العربي الجديد» إن التنظيم سيطر لأكثر من ساعة على قرية العوسج القريبة من حاجز القوس في قرية معدان عتيق، على الطريق الواصل بين محافظة دير الزور والرقة وخط الإمداد من ريف دير الزور الغربي. وكشف أن قوات النظام استقدمت تعزيزات من مدينة معدان في ريف الرقة الشرقي، لصد الهجوم الذي ترافق مع إطلاق قنابل مضيئة. وأوضح علاوي أنها المرة الأولى التي يتمكن فيها التنظيم من قطع خط إمداد الرقة - دير الزور لقوات النظام والمليشيات الموالية له. وأسفر الهجوم الذي وقع في محيط قرية معدان عتيق عن قتيلين وجريح في صفوف قوات النظام، وفق مصادر ميدانية. في المقابل، أوضحت القيادة المركزية الأميركية، أمس السبت، أنها نفذت بالتعاون مع شركائها من قوات الأمن العراقية وقوات سوريا الديمقراطية «قسد» منذ مطلع يناير/كانون الثاني حتى نهاية مارس/آذار الماضيين، 94 مهمة لهزيمة التنظيم، أسفرت عن مقتل 18 عنصراً واعتقال 63 آخرين.

جنديان أميركيان في دير الزور، ديسمبر 2021 (دليك سليمان/فرانس برس)

إضاءة

اشتباكات بين الشرطة و«سرايا السلام»

توتر أمني في بغداد

بغداد ـ صفاء الكبيسي

شهدت منطقة الفضيلية، جنوب شرقي العاصمة العراقية بغداد، ليل الجمعة - السبت، توتراً أمنياً جديداً، إثر اندلاع اشتباك مسلّح بين الشرطة وجماعة سرايا السلام، الذراع العسكرية للتيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، وسط مخاوف من تجدد الاشتباكات، مع إخفاق الأمن العراقي المتواصل في بسط نفوذه في بغداد بالكامل.

ويحاول الأمن العراقي منذ فترة بسط نفوذه في مناطق العاصمة ومنع التمرد فيها على تنفيذ القانون، لذا لجأ إلى نشر حواجز أمنية راجلة يومياً في شوارع معظم المناطق ليلاً، تستمر حتى فجر اليوم التالي، وتفتش السيارات وتحاسب المخالفين للتعليمات الأمنية وتحتجز السيارات التي لا تحمل لوحات تسجيل أو أوراقاً ثبوتية. ووفقاً للمصادر التي نقلت عنها محطات إخبارية ووكالات أنباء محلية عراقية، فإن «قوة من الشرطة الاتحادية المرتبطة بوزارة الداخلية أقدمت ليل الجمعة - السبت على اعتقال شخص اعتدى على دورية للشرطة الاتحادية في منطقة الفضيلية جنوب شرقي بغداد»، مبينة أن «المعتقل تبين لاحقاً أنه ينتمي إلى جماعة سرايا السلام». وأكدت المصادر أن «العشرات من سرايا السلام تجمعوا إثر ذلك، واشتبكوا بأسلحة رشاشة مع دورية الشرطة»، لافتة إلى أن الاشتباكات استمرت حتى فجر أمس، ما سبّب إصابة ضابط شرطة و4 مواطنين آخرين نتيجة كثافة إطلاق النار.

ولم تعلق الحكومة العراقية ولا الجهات الأمنية العراقية على الحادث حتى عصر أمس، إلا أن ضابطاً في قيادة الشرطة الاتحادية، أكد لـ«العربي الجديد»، مشترطاً عدم ذكر اسمه، أن «تعزيزات أمنية وصلت إلى المنطقة وانتشرت فيها بكثافة»، مبيناً أن «الوضع ما زال مرتبكاً». وشدّد المصدر على أن «التوجيهات العليا أكدت التعامل بحزم مع أي محاولة من أي جهة لخرق القانون»، مشيراً إلى أن «قوات الأمن ستواصل الانتشار حتى عودة الهدوء».

وتتكرر عمليات الاشتباكات المسلحة بين عناصر الأمن وفصائل مسلحة في محافظات العراق، وتسبّب معظمها وقوع قتلى وجرحى، وكان آخرها في 31 مارس/ آذار الماضي، إذ قتل عنصر أمن وأصيب آخرون في مدينة الصدر، شرقي بغداد، بعد اشتباكات عنيفة بين عناصر أمن ومسلحين تابعين لجماعة عصائب أهل الحق المتنفذة إثر رفضها الانصياع لمحاولة تطبيق القانون. وتتعرض الجهات المسؤولة لانتقادات من مراقبين ومواطنين، بسبب ضعف إجراءاتها للسيطرة على الجهات المسلحة، وسط اتهامات للسلطات بمجاملة تلك الجماعات المتنفذة وعدم محاسبتها.

شرق غرب

مقتل جنديين في هجوم جنوبي إيران

أعلنت قيادة قوات الأمن الداخلي (الشرطة) في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي إيران، أمس السبت، مقتل جنديين وإصابة ثالث في هجوم مسلح. وأضافت أن الهجوم وقع في منطقة كورين التابعة لقضاء زاهدان مركز المحافظة، مشيرة إلى اعتقال أحد المسلحين بعد إصابته. والهجوم هو الثاني من نوعه منذ الخميس الماضي بعد تنفيذ جماعة «جيش العدل» الإيرانية المعارضة هجمات كبيرة متزامنة في ثلاثة مدن في محافظة سيستان وبلوشستان، خلفت 16 قتيلاً بين القوات الإيرانية، فيما أعلنت السلطات عن مقتل 18 مسلحاً.

(العربي الجديد)

ثمانية قتلى بانفجار عبوة في درعا

قُتل ثمانية أطفال وجُرح واحد، أمس السبت، جراء انفجار عبوة ناسفة في مدينة الصنمين في محافظة درعا، جنوبي سورية. وقال الناشط أبو البراء الحوراني، إن مسلحين مجهولين زرعوا العبوة. وانفجرت عبوة أخرى مساء الجمعة، في الحي الغربي من مدينة الصنمين، وضعت داخل حاوية للقمامة، من دون تسجيل إصابات بشرية.

(العربي الجديد)

استقالة الحكومة الكويتية

قدمت الحكومة الكويتية استقالتها، أمس السبت، عقب إعلان النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الأمة، أول من أمس الجمعة، وذلك تطبيقاً لنص المادة 57 من الدستور، التي تستوجب إعادة تشكيل الحكومة عند بدء كل فصل تشريعي عقب الانتخابات. وجرت انتخابات مجلس الأمة الكويتي، الخميس الماضي، للمرة الأولى في عهد أمير الكويت الجديد، الشيخ مشعل الأحمد الصباح (الصورة).

(العربي الجديد)

زعيم «طالبان» يدعو العالم للتعامل مع أفغانستان

دعا الزعيم الأعلى لحركة طالبان هبة الله أخوند زاده، أمس السبت، «جميع الدول» إلى استعادة علاقاتها مع أفغانستان، وطلب من الأفغان التمسك بالشريعة، في رسالة نادرة بمناسبة عيد الفطر. وأكد أنه «يريد علاقات دبلوماسية واقتصادية مع جميع الدول»، إذ إن المجتمع الدولي قطع علاقاته مع السلطة الأفغانية منذ عودة طالبان إلى السلطة في أغسطس/ آب 2021.

(فرانس برس)

مناورات دولية في بحر الصين الجنوبي

أعلن وزراء دفاع الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والفيليبين، أمس السبت، إجراء مناورات مشتركة في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه بين عدد من الدول والصين، اليوم الأحد. واعتبر وزراء دفاع الولايات المتحدة لويد أوستن (الصورة)، وأستراليا ريتشارد مارليس، واليابان مينورو كيهارا، والفيليبين غيلبرت تيودورو، أن مناورات «نشاط التعاون البحري» ستشمل وحدات بحرية وجوية. وتأتي المناورات قبل قمة ثلاثية تجمع الرئيس الأميركي جو بايدن مع نظيره الفيليبيني فرديناند ماركوس الابن، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، في واشنطن الخميس المقبل.

(فرانس برس)

بعد عقدٍ على اندلاع نزاع دونباس في شرق أوكرانيا، تحولت الاشتباكات بين انفصاليين والسلطة في كييف إلى غزو روسي لأوكرانيا، وسط آراء متباينة لمتابعين للتطورات حول سبب تحول ما وُصف بـ«الربيع الروسي» إلى حرب شاملة

كيف تحول «الربيع الروسي» إلى حرب؟

عقد على نزاع دونباس

موسكو ـ **رامي القليوبي**

جنود أوكرانيون في دونيتسك، مارس الماضي (ياكيف لياشينكو/Epa)

قبل عشر سنوات، في السابع من إبريل/نيسان 2014، دخلت الأزمة السياسية شرقي أوكرانيا مرحلة جديدة من التصعيد، بعد إعلان نشطاء موالين لروسيا عن قيام «جمهورية دونيتسك الشعبية» المعلنة من طرف واحد، وعزمهم إجراء استفتاء لتقرير المصير، على غرار ما حصل في شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في مارس/آذار 2014، فضلاً عن رفضهم الاعتراف بالسلطات الأوكرانية الجديدة الموالية للغرب. وعلى الأثر، أعلن رئيس البرلمان الأوكراني حينها، أولكسندر تورشينوف، الذي كان قائماً بأعمال الرئاسة الأوكرانية، بعد إطاحة الرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش، عن بدء «عملية مكافحة الإرهاب» ضد كل من حمل السلاح في منطقة دونباس (تضمّ مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك)، شرقي البلاد، ضد الشرعية الأوكرانية. وتمكنت القوات الأوكرانية من السيطرة على الأوضاع في مدن دونباس، باستثناء مدينتي لوغانسك ودونيتسك، اللتين أعلنتا بشكل أحادي الجانب عن قيام ما يعرف باسم «جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين». وفي عام 2022، أجرت موسكو فيهما وفي مقاطعتي زابوريجيا وخيرسون استفتاءات تقرير مصير، تمخض عنها ضمّها إلى السيادة الروسية بشكل أحادي الجانب. وبذلك يعتبر 7 إبريل 2014 تاريخاً لبدء النزاع شرق أوكرانيا، الذي مرّ خلال عقد بمراحل التصعيد وعقد مفاوضات التسوية في العاصمة البيلاروسية مينسك والتهدئة والتجميد الفعلي للنزاع، وصولاً إلى مرحلة بدء الروس غزو أوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022.

بعد مرور عشر سنوات على انطلاق قطار هذه الأحداث الدراماتيكية، يعتبر المحلل السياسي الصحافي المتخصص في الشأن الأوكراني المتحدر من دونيتسك، والمقيم في موسكو، ألكسندر تشالينكو، أن سكان دونباس انطلقوا في تطلعاتهم للانفصال عن أوكرانيا من رؤية مفادها أن الكرملين سيكرر سيناريو ضم القرم، معتبراً أنه لو تعاملت موسكو بحزم في حينه كانت ستتجنب الحرب الراهنة. ويقول تشالينكو الذي اضطر لمغادرة دونيتسك بعد أن اتهمته أوكرانيا عام 2014 بـ«الانفصالية»، في حديث لـ«العربي الجديد»: «كان قرار دونباس الانفصال عن أوكرانيا صائباً، انطلاقاً من أن روسيا ستقبل بضم هذه الأراضي إلى سيادتها وفق نموذج ضم القرم، ولكن ذلك لم يحدث، مما ترجم إلى اندلاع الحرب الحالية بعد سنوات. فلو كان للكرملين جرأة لضم دونباس وقتها، لكنا تجنبنا ما يجري حالياً». وحول رؤيته لأسباب امتناع روسيا عن ضم دونباس

كاسيانوف: تنازلت أوكرانيا اضطرارياً في اتفاقات مينسك

في عام 2014، يرى تشالينكو أن «موسكو تعاملت مع دونباس على أنها جزء من أوكرانيا، على عكس القرم التي رأت في ضمها استعادة للعدالة التاريخية وتدارك خطأ ضمها إدارياً لأوكرانيا في عهد الزعيم السوفييتي الراحل نيكيتا خروتشوف. صحيح أن دونباس انضمت إلى روسيا في عام 2022، ولكن بعد حرب طويلة أنهكت السكان». ويعتبر أن الكرملين كان يراهن على نجاح اتفاقات مينسك، قائلاً: «كان منح الوضع الخاص لدونباس سيشكل استنساخاً لنموذج البوسنة والهرسك، أي كيانان مستقلان ضمن دولة واحدة، وهذا كان سيضمن لموسكو أن أوكرانيا لن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ثم راهنت موسكو من دون جدوى على الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ثم على الرئيس الأوكراني الجديد، فولوديمير زيلينسكي، الذي فاز في الانتخابات رافعاً شعارات السلام». وفي ما يتعلق بالعوامل التي أدت إلى تغيير موقف الكرملين وشنه حرباً شاملة في عام 2022، يرى تشالينكو: «بعد تولي الرئيس الأميركي جو بايدن، السلطة في عام 2021، بات واضحاً أنه لن يتسنى التوصل إلى حلول وسط بخصوص أوكرانيا. وبات الوضع في دونباس حرجاً بعد أن واجهت المنطقة حصاراً أوكرانياً من الغرب وعزوفاً روسيا عن ضمها من الشرق. لذلك قررت روسيا إجراء عملية عسكرية خاصة (الاسم الروسي لغزو أوكرانيا) توقعت أنها لن تواجه مقاومة من دون أن تضع في حساباتها أنها ستستمر لسنوات».

بدوره، يرى أستاذ التاريخ في جامعة «ماريا كوري سكلودوفسكا» في مدينة لوبلين البولندية، غيورغي كاسيانوف، أن روسيا كانت ضالعة مباشرة في النزاع في دونباس منذ أيامه الأولى، معتبراً أن مفاوضات مينسك كان محكوماً عليها بالفشل، لاحتوائها شروطاً تعجيزية وضعتها موسكو. ويقول كاسيانوف في حديث لـ«العربي الجديد» إنه «في البداية، شكّلت الاحتجاجات المناهضة لكييف في دونباس والتي أطلقت عليها تسمية الربيع الروسي، تكراراً لسيناريو ضم القرم، إذ سيطر مسلحون بلا علامات تعريفية على مبان إدارية ومراكز للشرطة والجهات الأمنية. ورافقت ذلك احتجاجات منظمة جيداً في الشوارع». وحول رؤيته لاختلاف تطور الأحداث في القرم ودونباس، يرى كاسيانوف: «على عكس القرم، تمكن الجيش الأوكراني وكتائب المتطوعين في دونباس من التصدي للمجموعات المسلحة الروسية في سلوفيانسك وخاركيف وأوديسا وماريوبول، محكماً السيطرة على الجزء الأكبر من دونباس». ويرجع فشل اتفاقات مينسك إلى ما يعتبره وضع روسيا شروطاً تعجيزية، قائلاً: «كانت اتفاقات مينسك تنازلاً اضطرارياً أقدمت عليه أوكرانيا بعد هزيمتين عسكريتين أمام قوات روسية قاتلت بالنيابة عن الانفصاليين في إيلوفايسك وديبالتسيفي. وضعت روسيا شرط اعتراف أوكرانيا بسيطرتها الفعلية على دونباس عبر منح المنطقة حكماً ذاتياً يتعارض مع الدستور الأوكراني».

ويلفت كاسيانوف إلى أن اتفاقات مينسك تحولت فعلياً إلى أطر إجرائية لتجميد النزاع، ويضيف: «أصبح الوضع في دونباس مستقراً بلا أعمال قتال واسعة مع اقتصارها على اشتباكات متفرقة على خط التماس. لكن في فبراير 2022، هدمت روسيا بشكل أحادي الجانب اتفاقات مينسك باعترافها باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين وشنها حربا شاملة رامية إلى القضاء على أوكرانيا كدولة مستقلة». يذكر أن الأزمة السياسية في أوكرانيا بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عندما قرر يانوكوفيتش العدول عن التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما دفع أنصار التكامل مع أوروبا إلى تنظيم تظاهرات واحتجاجات عرفت باسم «الميدان الأوروبي»، أدت إلى هروب يانوكوفيتش إلى روسيا في فبراير 2014. وهو أمر اعتبرته موسكو «انقلاباً غير دستوري»، مستثمرة الأمر الواقع لضم القرم أولاً، قبل أن يتفاقم الوضع ليبلغ مرحلة النزاع المسلح فالحرب المفتوحة.

صمود تشاسيف يار

كشف قائد القوات المسلحة الأوكرانية أولكسندر سيرسكي، أمس السبت، أن القوات الأوكرانية لا تزال تسيطر على بلدة تشاسيف يار في شرق البلاد. وأضاف عبر تطبيق تليغرام أن «تشاسيف يار تحت سيطرتنا، وباءت كل محاولات العدو (الجيش الروسي) لاقتحام البلدة بالفشل». ويعد أي تقدم روسي سريع في تشاسيف يار نكسة قاتمة لكييف. وتتقدم القوات الروسية ببطء في شرق أوكرانيا بعد أن استولت على بلدة أفدييفكا في فبراير/شباط الماضي.

رصد

قطع علاقات بين المكسيك والإكوادور

ذهبت المكسيك الجمعة، إلى قطع علاقاتها بالإكوادور، على خلفية اقتحام شرطة الأخيرة سفارتها في كيتو، لمنع منح لجوء لسياسي إكوادوري آخر من اليسار

نشبت أول من أمس الجمعة، أزمة دبلوماسية حادة بين الإكوادور والمكسيك، بعد قطع الأخيرة علاقتها بكيتو، إثر اقتحام الشرطة الإكوادورية مقرّ السفارة المكسيكية في العاصمة لاعتقال نائب الرئيس الإكوادوري السابق خورخي غلاس، المدان بالفساد مرتين، والذي منحته المكسيك في اليوم ذاته حقّ اللجوء فيها. وأظهرت صور بثّتها وسائل الإعلام الإكوادورية، أول من أمس، عناصر من الشرطة وهم يدخلون السفارة المكسيكية في شمال كيتو لاعتقال غلاس. وأظهرت تسجيلات مصوّرة بثّها رئيس البعثة الدبلوماسية المكسيكية روبرتو كانسيكو يركض خلف مركبات تغادر السفارة، صارخاً «إنها فضيحة» قبل حدوث تدافع سقط إثره أرضاً. ورأت وزيرة الخارجية المكسيكية أليسيا بارسينا في خطاب متلفز، أن «الاعتداء الجسدي» على رئيس البعثة الدبلوماسية «يتجلّى بوضوح»، لكنها طمأنت أن كانسيكو «في حال جيّدة» كما باقي أفراد الطاقم.

ومعلّقاً على اعتقال المسؤول الإكوداوري السابق من سفارة بلاده في كيتو، اعتبر الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، على منصة «إكس»، أن اقتحام السفارة يشكّل «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وسيادة المكسيك». وبعده بقليل، أعلنت بارسينا أن بلادها «تؤكد القطع الفوري للعلاقات الدبلوماسية مع الإكوادور»، مشيرة إلى أن الطاقم الدبلوماسي سيغادر كيتو على الفور. كما كشفت أن المكسيك تعتزم أيضاً إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وكانت المكسيك أعلنت أول من أمس، بعد إجرائها عملية «تحليل معمّق»، منح حقّ اللجوء إلى خورخي غلاس الذي يحتمي في سفارتها بكيتو منذ 17 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وصدرت في حقه مذكّرة اعتقال على خلفية شبهات فساد. من جهتها، اعتبرت كيتو القرار «مخالفاً للقانون». وعلّقت وزارة الاتصالات الإكوادورية بالقول إن «كل سفارة لها هدف وحيد: منح مساحة دبلوماسية لتعزيز العلاقات بين الدول»، مضيفة أنه «لا يمكن اعتبار أي مجرم شخصاً مضطهداً سياسياً»، مشيرة إلى أن نائب الرئيس السابق (غلاس) كان موضع إدانة نافذة ومذكرة اعتقال صادرة عن السلطات المختصة». وبعد اعتقال غلاس، أوضحت الحكومة الإكوادورية أن الأخير «أوقف ووضع رهن السلطات المختصة»، وفق بيان لوزارة الاتصالات،

لكن الخلافات بين البلدين لا تقف عند حدود منح اللجوء. وجاء منح المكسيك حقّ اللجوء لغلاس غداة قرار الإكوادور طرد السفيرة المكسيكية في كيتو راكيل سيرور، بعد اعتبارها شخصاً غير مرغوب فيه، إثر تصريحات للرئيس المكسيكي اتهم فيها الأربعاء الماضي السلطات الإكوادورية بالاستفادة من حادثة اغتيال مرشّح المعارضة فرناندو فيلافيسينسيو الذي كان من أشرس المعارضين للفساد، في 9 أغسطس/آب 2023 للدفع باتجاه انتخاب الليبيرالي دانيال نوبوا رئيساً للإكوادور، على حساب مرشحة اليسار لويزا غونزاليس. واغتيل فيلافيسينسيو بعد اجتماع خلال الحملة الانتخابية في شمال كيتو قبل أيام من الاستحقاق الانتخابي الذي أجري في 20 أغسطس الماضي. وأوقف 7 مشتبه بهم في هذه الجريمة، لكنهم قضوا كلّهم في السجن. ورأت الحكومة الإكوادورية في تصريحات الرئيس المكسيكي إهانة للبلاد.

وكان غلاس الذي منحته المكسيك حقّ اللجوء، تولّى منصب نائب رئيس البلاد بين عامي 2013 و2017 في عهد الرئيس الاشتراكي رافاييل كوريا (2007-2017). واتهم غلاس باختلاس أموال عامة مخصّصة لإعمار مدن ساحلية بعد زلزال 2016. وكان الرجل أدين في قضية أخرى في ديسمبر 2017 بالسجن 6 سنوات بتهمة الفساد في سياق فضيحة كبيرة تورّط فيها عملاق البناء البرازيلي «أوديبريشت»، وأفرج عنه في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وتعليقاً على اقتحام السفارة المكسيكية للقبض على غلاس، كتب الرئيس الإكوادوري السابق رافاييل كوريا الهارب من العدالة بعد الحكم عليه بالسجن 8 سنوات بتهمة الفساد، على «إكس»، أن «حرمة سفارة بلد ما لم تنتهك حتى في خضم أسوأ الأنظمة الديكتاتورية، محملاً الرئيس دانيال نوبوا «مسؤولية ضمان أمن» غلاس. علماً أن المكسيك كانت منحت خلال السنوات الماضية حقّ اللجوء لمناصرين سابقين لكوريا.

(رويترز، فرانس برس)

■ الجيش الأسطوري. أقوى جيش في العالم الذي يستعين بكل دول العالم الغربي المتطور والذي يحارب أطفال غزة ونساءها وحجر غزة وشجرها ومستشفيات غزة، ينجح أخيراً في استرجاع جثة أسيرة

■ نقلوا الأميركان وخلصوا بالسر والعلن وبجسور جوية وبحرية آلاف الأطنان من أسلحة الدمار إلى الصهاينة على مدى 6 أشهر، وتأكدوا من امتلاء مخازن إسرائيل بما يكفيها سنوات. الآن لا بأس ببعض الأكاذيب وغسل الوجه والأيدي الملطخة بالدم لزوم الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة

■ غالانت وزير الأمن الإسرائيلي حاول تهدئة المجتمع الإسرائيلي بعد هستيريا الخوف الذي أصابته، وظهر ذلك في حملة شراء الأغذية من المتاجر خوفاً من الرد الإيراني. غالانت توعد أنه إذا كان هناك رد إيراني فستفتح حرب ببيروت أو دمشق فزادت هستيريا الخوف لدى الإسرائيليين أكثر

■ لم ولن يأتي الرد الإيراني، وإن كان، فهو ضمن ما يسمونه قواعد الاشتباك. مسرحية حفظنا من هو المؤلف والمخرج وخرج الجمهور وهو يصفق على موته وانتهاك حرمته

■ بس شوف صور الأطفال السوريين من إدلب أو الشمال السوري عامة بشوشين ومبسوطين بحس بالفرح والخوف في الوقت نفسه، ما بقدر شوفهم وما حس بالخوف عليهم من قصف النظام وعصاباته، الناس الي بيحرضوا على الشمال السوري بيحرضوا على هدول الملائكة، بحس بالعار لأني مو قادرة أحميهم

■ أحرار السويداء الشعب يريدون إسقاطك بشار، ارحل أنت ومنظومتك. نريد سورية حرة

■ 6 إبريل لم يكن حدثاً عابراً في تاريخ السودان، بل كان يوماً فارقاً في مسيرة السودانيين في مقاومتهم للشمولية والاستبداد، حيث توحدت إرادتهم في تحقيق سودان الحرية والسلام والعدالة

■ الخطر الأكبر للصين هو إن لم تساعد روسيا، فإن هزيمة روسيا وانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو يعني كارثة حقيقية للصين وانتهاء طموح الصين بوصفها قوة عالمية. سيتمدد الناتو إلى حدود الصين، بل قد يحاصرها ويمتد إلى اليابان ويضم تايوان لاحقاً